صور من الحراك السلمي في السويداء

ضوء لنا

شهرية مستقلة تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

أيار - حزيران 2014 العدد(11)

5 قتلى وجرحى بانفجار منزل في لبين بريف السويداء

29 تجمع غصن زيتون.. استمرارية العمل المدني في سوريا

24 سلسلة تفكك النظام حلقة 2

28 اللبنانيون وأسئلة الثورة السورية

ملف العدد: السويداء بين الاستحقاقات وغياب التمثيل

15 تحقيق: الجنوب السوري بين خيارات النصرة والنظام

12 مآلات المجلسين المحلي والعسكري في السويداء

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد.. نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة

www.facebook.com/dawdaanewspaper | dawdaa.syria@gmail.com | www.dawdaa.com

أخبار المحليات

رئيس فرع الأمن العسكري في السويداء يحاول تبرير ممارسات الفرع والمشايخ يرفضون المساس بسلاحهم

قتلى وجرحى بانفجار منزل في لبين بريف السويداء

لواء «الرعد» ينسف مقراً لـ«الدفاع الوطني» في عرى

مقاتلو الجيش الحر يسيطرون على تل الجموع والجابية وأم حوران ويفتحون الطريق إلى نوى بدرعا

لقاءات

ضوضاء تلتقي قائد المجلس العسكري الثوري في السويداء العقيد سالم السعد

المهندس يحيى القضماني لضوضاء:
قلة في السويداء من يدعمون النظام ويؤيدون ممارساته

السويداء بين الاستحقاقات وغياب التمثيل في التشكيلات السياسية.. وجهود توحيد المعارضة

في لقاء ضوضاء مع أعضاء رابطة مغتربي السويداء الأحرار

رأي

اللبنانيون وأسئلة الثورة السورية — د. سعود المولى

سلسلة تفكك النظام
الحلقة الثانية: تصفية حسابات ضمن عائلة الأسد — ترجمة

تحقيقات

«الجنوب السوري بين خيارات النُصرة والنظام .. وتعثُّر الثوار» — بهزاد حمو

خطة التحول الديمقراطي: خطوات وآليات — مجيد محمد

تجمع غصن زيتون.. مثال استمرارية العمل المدني في سوريا — ملاذ الزعبي

تقارير

لقاء السهل والجبل في عمان... حدود على حافة البركان ومحاولات للضبط

في ريف حمص الشمالي ... سوريون على حافة الموت

أدب

كالوشوات — قصة قصيرة _ مهند الخالد من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

رئيس التحرير
محمد ملاك

مدير التحرير
هالة درويش

سكرتير تحرير
زويا منصور

الأخبار المحلية بالتعاون مع مركز سويدا خبر الإعلامي في المنطقة الجنوبية

ضوء لنا
www.dawdaa.com
dawdaa.syria@gmail.com
www.facebook.com/dawdaanewspaper

صدر العدد الخامس من مجلة سيدة سوريا

سيدة سوريا شهرية مستقلة تعنى بالمرأة السورية تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

www.saiedetsouria.com

افتتاحية

الثورة السورية في التشخيص والنقد الذاتي

بعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الموصل ومدناً حولها في العراق ، وانسحاب جيش المالكي منها ، ما يعتبره بعض من لا يريدون التعلم انتصاراً نهائياً ، سرت إشاعات حول إعدام القاضي رؤوف عبد الرحمن الذي حكم على صدام حسين بالإعدام ، بعض الأخبار قالت إن القاضي المذكور موجود في أوروبا ، الحقيقة لم نسع كثيراً للتيقن ما إذا كان القاضي قد أعدم أم لا ، فليس إعدامه الحدث الأكثر أهمية ، بل بدء ارتشاح هكذا إشاعات دالةً أن الانتقام في رأس القائمة ، ولا تزال ناره موقدةً جمراً تحت الرماد. فما إن صار ممكناً (أُعدِمَ القاضي) انتقاماً في ذاكرة الناس الموتورة.
في الحديث الشريف «وبشر القاتل بالقتل ولو بعد حين» في حين يقول السيد المسيح «من يعش بالسيف ، بالسيف يموت».

لا شك لدينا أن رموز نظام الأسد سينتهون يوماً ما إلى نفس النهاية ، لصورة عدي وقصي صدام حسين جثتين على سيارة بيك آب ، كإعدام صدام ، كموت القذافي ، موسوليني ، تشاوشيسكو ، وكموت غيرهم من القتلة والمجرمين عبر التاريخ.

وفيما يخص الناس ، كل دماءٍ تستجلب أخرى ، كل قتلٍ يستجلب مزيداً من القتل ، كل عنف يفرز تدميراً عميقاً لبنية المجتمع ويضيّق صيغ العيش المشترك.

بمقدار ما يبدو ما ورد أعلاه بدهيات أنتجتها تجارب التاريخ ، يبدو أن لا حل مع النظام السوري إلا فرض وقائع ونقاط قوة على الأرض ، وأول ما يجب التفكير فيه هو وحدة السوريين خلف صيغةٍ يتشاركها الجميع ، لا تلغي أحداً ، لا تقصي أحداً ، لا تهضم حق أحد ، ولا تمحو الوجه الحضاري والإنساني لسوريا ، ولكن أين وحدة السوريين اليوم من هذه المشتركات المفقودة خلف صوت البنادق.

السنة الرابعة من ثورة السوريين وقد ظُهّرت أخاديد الفرز العميق لإعاقات الذهن المستغرق بالتأخر على المستوى الحضاري والثقافي والعلمي ، دينياً واجتماعياً من جهة يبرز ذلك بالعوامل التي أنتجت التحشيد الديني ، والتطييف بكل اتجاهاته شيعياً أو سنياً في السياق المذهبي ، ودرزياً علوياً مسيحياً كردياً في سياقاتٍ أقلويةٍ بنكهاتٍ دينيةٍ مذهبية ، ومن جهةٍ أخرى ظهر تبلّد الأيديولوجيات التي احتواها الفرز السياسي الوهمي ، من ماركسيةٍ بكل اعوجاجاتها عن الناظم ، شاملةً بذلك مدعي اليسار الاشتراكي ، بعثيين وناصريين وقوميين وصولاً إلى شيوعيين ورّثوا الحكم في سابقةٍ تمثّلها آل الأسد ولا نقول قلّدوها.

وجاء عنف النظام ضمن انتماءاته اللاوطنية منذ استيلائه على الحكم ، من حيث هو طائفي أقلوي بتحالفاتٍ تبقيه في السلطةِ معبرةً عن زيف خطابه ، فهوَ خارج مفهومه (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) بتحالفه مع النظام الإيراني ، وخارج مقولة المقاومة في استناده إلى إسرائيل نفسها في توازنات تبقي عليه في السلطة ، وهذا ما بات اليوم واضحاً للعيان وإن خفي على بعض السذج في العقود الماضية ، إذن جاء عنف النظام ليحصد ما زرع وهيأ له خلال حكم عائلة الأسد ، ففرض بعنفه الممنهج وانتهاكه الأعراض واعتقال عشرات آلاف الشبان أو قتلهم أمام ذويهم ، العسكرة على الثورة التي لا يختلف اثنان على أنها ظلت سلمية طالما استطاعت ، وصولاً حتى أيامنا هذه.

يذكر الجميع الفيديوهات المسربة عن قتل وتعذيب الأهالي والناشطين ، الاغتصابات المصورة والمنشورة على يوتيوب ، استقدام الميليشيات الطائفية من لبنان والعراق وإيران ، تقطيع أوصال المدن بالدبابات وحواجز الموت ، تهديم أحياء ومدن بكاملها بالمدفعية والصواريخ ، ما خلّف عشرات آلاف القتلى ، ومئات آلاف النازحين واللاجئين ، وكلنا يذكر كيف خرج كثير من قادة الجيش الحر في بدايات تشكيله ، يتحدثون عن شرائهم السلاح من شبيحة النظام وضباط في جيشه حسب قادة «الحر» ، وحكايات أخرى عن ترك قوات النظام سيارات من الأسلحة بين أيدي متظاهرين تعففوا عن أخذها إيماناً بسلمية الثورة ، وتلقفها فيما بعد أصحاب رؤية أن لا حل مع النظام لإزاحته إلا بالمواجهة ، بدا كل شيء ممكناً في ذلك الحين ، فقد فُتِح الفضاء الاحتمالي على عشرات السيناريوهات ، لكن الموقف الدولي والإقليمي والعربي جهد كي لا يحصل على الأرض إلا أسوأ الخيارات ، هكذا تحول خذلان السوريين دولياً ، وتصاعُدُ عنف النظام والميليشيات الشيعية الطائفية من خارج الحدود ، إلى كفر بكل التوازنات لدى السوريين ، ففتحوا الباب للمال السياسي ، وقوافل المتشددين نصرةً وداعشَ وغيرها ، لكلٍّ من أيديولوجيته الخاصة وآفاقه الضيقة وارتهانه لتمويله ، سكينٌ لذبح الشعب السوري.

نعلم أن العسكرة لم تكن خياراً للثورة السورية ، لكنها فُرضت عليها ، نعلم أن أصوات التشدد نتيجةٌ مباشرةٌ للعنف غير المحدود الذي مورس على الناس ، ونعلم أيضاً أن لا حل في سوريا إلا بإزالة نظام الأسد ، بكل ارتباطاته اللاوطنية والنفعية حد الجريمة.

تحتاج الثورة السورية اليوم إلى مشاريع مديدة وعميقة التأثير ، تنظر في كل المشترك ، وفي كل المختَلَف عليه ، توصّف وصفاً دقيقاً ، وإن قاسياً ، علاقة السوريين بعضهم ببعض ، في ظل ما كان ، وفي ظل ما حدث بتأثير الثورة السورية ، البحث في المتناقض الإقليمي والدولي لتحليل نقاط القوة والضعف ، وبالتالي ما يمكن تحقيقه في الراهن ، وما لا يمكن ، والخروج عن الارتجال ما كان سمةً أساسيةً من سمات الثورة السورية ، يشمل ذلك المعارضين المخضرمين ، والسياسيين ذوي الأدوات البالية ، والشبان الذين غرّتهم الأوهام والأمثلة الخادعة.

إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سوريا منوط اليوم ، بما لم نعهده وعلينا أن نتعلمه ، بوقفةٍ صادقةٍ مع الذات ، بنقد حد التجريح ، واستماعٍ حد الإنصات ، وحب كبير.

رئيس التحرير

أخبار

رئيس فرع الأمن العسكري في السويداء يحاول تبرير ممارسات الفرع والمشايخ يرفضون المساس بسلاحهم

فريق تحرير ضوضاء

بعد موجة احتجاجات شهدتها محافظة السويداء الشهر الماضي ، والمطالبة بإقالة رئيس فرع الأمن العسكري في المحافظة ، وفيق ناصر ، لا يزال الأخير على رأس عمله ، وذلك عقب وعودٍ بإقالته ، أطلقها النظام على لسان شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز ، حكمت الهجري ، للمشايخ الذين فجّروا الاحتجاجات.

وفي أعقاب التوتر المتصاعد في صفوف عدد كبير من المشايخ ، وجه الشيخ حكمت الهجري ، دعوة باسمه لمشايخ السويداء ، في السابع والعشرين من نيسان 2014 ، لحضور اجتماع في المركز الثقافي بالمدينة ، يجمعهم برئيس فرع المخابرات العسكرية ، وفق ما أفاد مصدر مطلع مراسل «ضوضاء» في السويداء.

وأكد المصدر ذاته لمراسلنا ، أنّ عدداً من المشايخ ، بينهم الشيخ حكمت الهجري والشيخ يوسف جربوع ، حضروا الاجتماع ، إضافة إلى بعض «الوجاهات» ، كعبدالله الأطرش وسيطان نصر ، ومدير الثقافة في السويداء الدكتور ثائر زين الدين ، وفي التفاصيل ، قال المصدر الذي حضر الاجتماع ، إنّ وفيق ناصر بدأ حديثه بتبرير تصرفات الفرع وممارسات عناصره ، زاعماً أنّ الغاية هي حماية السويداء.

حديث «ناصر» أثار استياء عدد من الحضور ، ما دفع أحدهم للاعتراض على كلام الأخير ، ووجه له سؤالاً حول المدنيين من أبناء المحافظة ، الذين قضوا تحت التعذيب في سجون قوات النظام ، وهل كان قتلهم جزءاً مما تحدث عنه «ناصر» من حماية المحافظة ، إلاّ أنّ رئيس فرع الأمن العسكري تجاهل السؤال ولم يجب.

كذلك ، ردّ رئيس الفرع على سؤال أحد الحضور ، حول تستر عناصر الأمن العسكري على عمليات تهريب المازوت ، واشتراكهم بشكل ملحوظ في التهريب ، فرفض أن يكون لعناصره علاقة بعمليات مشابهة ، وكرر ما بدأ به من حجج حماية المحافظة ، وأن الأمن العسكري يشرف مباشرة على حل مشكلة التهريب ، وذكر في معرض كلامه حوادث تستهدف السويداء ، ملمحاً إلى معركة ظهر الجبل (التي دارت بين مقاتلي الجيش الحر وقوات النظام في السويداء مطلع 2012) ،

الشيخ حكمت الهجري في تأبين الشيخ أحمد الهجري

واعتبر أحد رجال الدين الحاضرين ، أنّ المثال الذي قدمه «ناصر» ، دليل أكبر على فشل قوات النظام في حماية السويداء ، قائلاً إنّ عدداً كبيراً ممن يطلق النظام عليهم اسم «عصابات مسلحة» ، تمكنوا من الهرب دون أن يلقى القبض عليهم ، في المعركة المشار إليها ، في الوقت الذي لا يتدخل جيش النظام أو قوات أمنه ، عندما يعتدي البدو أو غيرهم على قرى في ريف المحافظة.

لدى سؤاله عن المختطفين من أبناء السويداء ، وبينهم أحد الوجاهات المحلية (جمال عز الدين) ، ردّ «ناصر» أنّه عمل على قضية المختطفين وأنّ أشخاصاً وصفهم بـ«أولاد الحرام» ، تدخلوا لإفشال المساعي ، وشكك عدد من الحاضرين بادعاءات رئيس فرع الأمن العسكري ، الذي سبق أن تحدث عن معرفته الوثيقة بمحافظة درعا وما يدور فيها ، خلال الاجتماع ذاته ، وقال هؤلاء إنّ الأمن العسكري متهم بقضية الخطف ، وليس بريئاً منها ، نتيجة الإهمال المتعمد.

إلى ذلك ، انتقد بعض الحاضرين إجراءات تفتيش رجال الدين على حواجز قوات النظام والأمن العسكري ، وانتشار عناصر الأخير في السويداء ، إضافة إلى سوء تعاملهم مع المدنيين ، ولفت الحضور أنّ الأمن العسكري يقيم حواجز في مناطق تجعلها بحاجة لحماية أكثر مما تؤمن الحماية لجوارها ، مشيرين إلى حاجز قرية كناكر ، وذكروا بما دار من أحداث في المحافظة ، كأحداث تعارة والدويرة وداما ، وغيرها من الاحتكاكات بين أهالي السويداء والبدو المسلحين ، دون تدخل من الأمن ولا حماية المدنيين هناك.

في معرض الاجتماع ، أبدى الحضور استياءهم من وجود عناصر تابعين لفرع الأمن العسكري في السويداء ، يسجلون كل ما يدور من نقاشات ، وأسماء المتكلمين من رجال الدين خلال اللقاء ، معتبرين أنّ هذا عينة من ممارسات الفرع ، وأنهم لو كانوا خائفين من تسجيل أسمائهم ، لما كانوا حضروا الاجتماع أصلاً.

واقترح وفيق ناصر في نهاية اللقاء ، الاجتماع مع المشايخ والوجاهات بشكل دوري كل شهر ، إلاّ أنّ أحد الحضور ردّ بأن لا داعي لمسايرة أحد الطرفين الآخر ، قائلاً: «نعلم أنكم لا تطيقوننا ، ونحن لا نطيقكم ، فلمَ نجتمع كل شهر ؟»

وصرح أحد الحاضرين لـ «ضوضاء» بعد اللقاء ، أنّ بين من حضر كثر جاؤوا لمدح وفيق ناصر ودعمه ، فيما حضر آخرون بهدف إحراجه وإظهار موقفهم الرافض لممارسات الفرع في المحافظة ، وأضاف أنّ الحصيلة التي أرادها منظمو الاجتماع ، على رأسهم الشيخ حكمت الهجري ، «تلميع صورة وفيق ناصر وتقديمه على أنّه يهتم بحماية السويداء» ، إضافة إلى «تحميل المسؤولية عن الاحتجاجات الأخيرة في المحافظة ، للمشايخ المسلحين ، ومطالبتهم بتسليم سلاحهم».

في السياق ذاته ، أفاد مراسلنا أنّ ثلاثة مشايخ من المشاركين في الاحتجاجات المطالبة بإقالة «ناصر» ، أحدهم حضر الاجتماع ، توجهوا في اليوم التالي إلى منزل الشيخ «الهجري» ، وأبلغوه أنّ سلاح المشايخ «خط أحمر» على حد تعبيرهم ، وأنّهم لا يقبلون أي طرح يقضي بتخليهم عن سلاحهم.

من اجتماع وفيق ناصر وعدد من المشايخ في المركز الثقافي بالسويداء

أخبار

قتلى وجرحى بانفجار منزل في لبين بريف السويداء
لواء «الرعد» ينسف مقراً لـ«الدفاع الوطني» في عرى

فريق تحرير ضوضاء

قتل مدنيان وجرح اثنان آخران ، بينهما امرأة ، صباح الأحد 51 حزيران ، جرّاء انفجار في منزل بقرية لبين في ريف السويداء الغربي ، حسب مراسل «ضوضاء» في السويداء ، وأوضح المراسل أنّ الانفجار وقع بعد منتصف ليل الأحد ، في منزل مؤلف من طابقين ، ولم يكن أحد من السكان فيه حينها.
وفي وقت لاحق صباح الأحد ، توجه صاحب المنزل «مروان أبو سرحان» لتفقده ، رفقة زوجته وأمين الفرقة الحزبية في القرية «مازن أبو سرحان» ، ومدني من البلدة «نبيل أبو سرحان» ، وبعيد وصولهم المنزل وقع انفجار آخر ، أسفر عن مقتل صاحب المنزل وأمين الفرقة الحزبية ، وإصابة زوجة «مروان أبو سرحان» في كتفها ، و«نبيل أبو سرحان» في يده ، نقلا إثرها إلى المستشفى.
وقال مراسل «ضوضاء» إنّ انفجاراً ثالثاً وقع في المنزل ، بعد وقت قصير من الانفجار الثاني ، دون وقوع إصابات بشرية أخرى.
في سياق آخر ، أعلن لواء «الرعد» العامل في المنطقة الجنوبية ، الخميس 21 حزيران ، استهداف مقاتليه مقراً لعناصر ما يسمى «جيش الدفاع الوطني» ، في قرية عرى بريف السويداء الغربي ، وقتل عدد من عناصر الأخير.
وجاء في بيان مصور نشره اللواء على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب» ، أنّ فرقة الهندسة التابعة له تسللت فجراً إلى خزان ماء في القرية ، اتخذه عناصر «الدفاع الوطني» مقراً لهم ، وفخخوه قبل أن يفجروه وينسحبوا.

مراسل «ضوضاء» قال إنّ اشتباكات بالأسلحة الخفيفة والرشاشة أعقبت التفجير ، دون التمكن من تحديد خسائر الطرفين بدقة.
إلى ذلك ، أفرجت قوات النظام عن الشيخ «كمال سلوم» ، المعتقل لدى فرع الأمن السياسي بالسويداء ، وكان الشيخ «سلوم» اعتقل في الثاني من الشهر الجاري ، من أمام منزله في قرية الهيات ، خلال احتفالات «الشبيحة» بفوز رئيس النظام السوري بالانتخابات التي نظمها ، وإطلاق الرصاص بشكل عشوائي ، ما دفع الشيخ للاحتجاج على تصرفهم ، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله ، قبل أن يطلق سراحه بعد أيام.
كذلك ، أطلق سراح الدكتور جلال نوفل في 21 حزيران الجاري ، بعد منذ نحو ستة أشهر ، للمرة الثالثة ، بعد اعتقاله من شارع بغداد في العاصمة دمشق ، خلال عودته من العمل ، حيث يعمل «نوفل» في مستشفى الهلال الأحمر بدمشق.

تفجير في قرية عرى ٢٠١٤/٦ - خاص ضوضاء

تفجير في قرية عرى ٢٠١٤/٦ - خاص ضوضاء

مقاتلو الجيش الحر يسيطرون على تل الجموع والجابية وأم حوران ويفتحون الطريق إلى نوى بدرعا

فريق تحرير ضوضاء

سيطر مقاتلو الجيش الحر صباح السبت 14 حزيران ، على تل الجموع العسكري ، قرب مدينة نوى في ريف درعا الغربي ، ضمن معركة أطلقها الأخير في وقت سابق ، باسم «يرموك خالد الطريق إلى فسطاط المسلمين» ، شارك فيها ثلاثة وعشرون فصيلاً.
ومن أبرز الفصائل المشاركة في معارك السيطرة على تل الجموع: لواء شهداء اليرموك ، لواء الاعتصام بالله ، لواء بني أمية ، لواء سيف الله المسلول ، فوج المدفعية الأول ، ألوية تسيل ولواء أحرار نوى ، حسب ما جاء في بيان إعلان المعركة ، الذي بثه لواء شهداء اليرموك على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب».

وقال مراسل وكالة «سمارت» للأنباء في ريف درعا الغربي ، إنّ عشرات من قوات النظام قتلوا وجرحوا ، وأسر أكثر من عشرين آخرين ، خلال تجدد المواجهات فجر السبت ، التي انتهت بسيطرة «الحر» على التل ، وأضاف أنّ خمسة مقاتلين من الجيش الحر قتلوا ، وجرح قائد فوج المدفعية الأول ومراسل قناة العربية.
«غرفة عمليات المنطقة الجنوبية الغربية» ، نشرت بياناً في صفحتها الرسمية على «فايسبوك» ، في وقت سابق يوم السبت ، أعلنت فيه سيطرة مقاتليها ، على منطقة تل الجموع.

سبق السيطرة على التل ، قصف بالبراميل المتفجرة على بلدة تسيل القريبة من الطيران المروحي ، إضافة إلى سقوط تسعة صواريخ أرض أرض على البلدة ، من مقرات قوات النظام في اللواء 175 في إزرع ، وطال قصف صاروخي ، من الطيران الحربي ، المزارع الممتدة بين بلدة تسيل ومدينة نوى ، بالتزامن مع الاشتباكات في محيط تل الجموع.

وكان مقاتلو الجيش الحر وكتائب إسلامية ، سيطروا على تل الجابية الاستراتيجي ، قرب مدينة نوى أيضاً ، بعد إعلان الفصائل المقاتلة هناك ، بدء معركة «وبشر الصابرين» ، بهدف السيطرة على معسكر تل الجابية وفتح طريق نوى دمشق ، بمشاركة «جبهة النصرة ، وغرفتي عمليات نوى والفاتحين ، وألوية أحفاد ابن الوليد وأهل السنة وحركة أحرار الشام الإسلامية».

في السياق ذاته ، كثفت قوات النظام غاراتها الجوية ، على مدن وبلدات ريف درعا الغربي ، القريبة من مدينة نوى ، وعلى مدينة نوى نفسها ، حيث ألقى الطيران المروحي عشرات البراميل المتفجرة ، فيما قصف الطيران الحربي المناطق المذكورة بالصواريخ.
وقال مراسل لوكالة «سمارت» إنّ الطيران الحربي ألقى براميل تحوي غاز الكلور السام ، على قرى في ريف درعا الغربي ، في حين تعرضت بلدة تسيل لقصف بصاروخ سكود من اللواء 155 في القلمون بريف دمشق ، وعشرات صواريخ أرض أرض ، منذ سيطرة مقاتلي «وبشر الصابرين» على معسكر تل الجابية.

مقاتلو الجيش الحر وأكثر من عشرة فصائل أخرى ، بدأت معركة «فزعة حوران» ، بعد يوم واحد من السيطرة على تل الجابية ، للسيطرة على تل أم حوران القريب ، وسيطرت عليه في اليوم ذاته ، لاستكمال فتح الطريق إلى مدينة نوى ، وفق ما جاء في البيان الصادر عن غرفة عمليات الفاتحين ، في المنطقة الجنوبية الغربية.

وتبعد مدينة نوى 85 كيلو متراً عن دمشق ، و40 كيلومتراً عن درعا ، و10 كيلومترات عن القنيطرة ، تحيط بها تلال الجابية والجموع وأم حوران إضافة إلى تل السن وتل الهش.

تل الجموع - درعا/خاص ضوضاء

بيانات

اليوم أنا وغداً أنت: بيان احتجاج من موظفي السويداء المصروفين من الخدمة

بعد القرار الصادر بحقهم ، والذي قضى بإعفاء ثلاثة وثلاثين موظفاً في السويداء من وظائفهم ، أصدر الموظفون بياناً للتعليق على القرار والاحتجاج عليه ، جاء فيه:

«نحن المصروفون من الخدمة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم /1231/ تاريخ 2014/4/16 ، استناداً إلى المادة /137/ من قانون العاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004.

يا أخوتنا في الوطن :

لم نرَ في يومٍ ذاتنا خارج السياق الوطني العام لسوريا الحبيبة, لكم ما لنا وعليكم ما علينا ، مستلهمين ثبات مواقفنا من تاريخنا الوطني الضارب في العمق ، المتحدي لكل محاولات النيل من هذا الوطن الغالي.

أما بعد:

يصنع الوطن تاريخه بإخلاص مواطنيه, ويبنى بنزاهة من سهر الليالي ، قلقاً على جدارة عمله وعطائه ، ليكون مثالاً بين أهله وذويه ، فكيف لمن شهد له كلُّ من عَرَفَهُ أنه شريف على مدى سنوات خدمته ، أن يصبح بين ليلة وضحاها فاقداً مصدر رزقه .

فواقعة الصرف من الخدمة شكلت عملاً تعسفياً ، بدون إبداء الأسباب المهنية والأخلاقية ، دون محاكمة ولا أدلة ولا شهود ، وهذا القرار مخالف للدستور والمبادئ القانونية العامة وشرعة حقوق الإنسان.

الظلم لا يقبله عاقل ، وفرضٌ علينا تبيانه نصرةً للمظلوم ، وإيقافاً للظلم عند حده بالكلمة الحقة ، وهي سبيلنا ، لذا نضع الهيئة الدينية المتمثلة بمشايخ العقل الأفاضل ، والنقابات المهنية وكافة الهيئات الاجتماعية ، أمام مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية لإلغاء هذا القرار التعسفي الجائر ، ونتقدم بالشكر والتقدير والاحترام لكل من تضامن معنا ، ويعمل لرفع الظلم عنا

السويداء في 8/ 5 /2014".

مشايخ من السويداء ينددون بالخيم الانتخابية للنظام والمظاهر الاحتفالية

أصدر مشايخ من السويداء بياناً ، عبروا من خلاله عن رفضهم المظاهر الاحتفالية التي يقيمها النظام في المحافظة ، بمناسبة الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها ، وهذا نص البيان:

«رداً على خيم المهزلة والدعوة لانتخابات رئاسية في سوريا ، وفي لقاء جمع بعض مشايخ التوحيد من مشايخ الكرامة في جبل العرب ، أعرب المجتمعون ومنهم الشيخ «أبوفهد وحيد البلعوس» ، عن تنديدهم بإجراء انتخابات رئاسية في سوريا ، في ظل هذه الأوضاع المأساوية ، وهذا النزاع المسلح الذي يحصد البشر والحجر, والدعاء متضرعين إلى الله ، لنشر المحبة بين السوريين, وصولاً إلى حل سياسي للصراع في سوريا ، ينقذ ماتبقى من البلاد ، ويحفظ تنوع النسيج الوطني ، «فالدين لله والوطن للجميع».

ويكون على رأس هذا الحل محاكمة كل من ساهم بالدم السوري ، وقيام حكومة انتقالية مدعومة دولياً وكاملة الصلاحيات ، تخرج غير السوريين من البلاد ، وترعى انتخابات رئاسية وبرلمانية لاحقة ، وتؤسس لعقد اجتماعي يزيد من الترابط الأخوي السوري ، وفق الأصول والأعراف القانونية المتبعة عالمياً ، وذلك بعد إيقاف حمام الدم السوري ، ورحيل لغة السلاح وكل المسلحين الغرباء.

وعليه يدعو مشايخ الكرامة إلى مقاطعة هذه المهزلة المسرحية ، ويهيبون ببني معروف التحلي بالعقل والحكمة والتبصر ، بما ينتظر البلاد من أيام صعبة.

السويداء في 26-5-2014.

أرشيف

مشايخ السويداء المنتفضون ينفون عقد مصالحة مع رئيس فرع الأمن العسكري

أصدر مشايخ السويداء المنتفضون ، الذين فجروا احتجاجات ضدّ قوات الأمن العسكري ورئيس فرعهم في السويداء ، الشهر الماضي ، بياناً نشرته صفحة «التوحيديون الجدد» على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» ، نفوا عبره شائعات حول مصالحة تمت بينهم وبين رئيس فرع الأمن العسكري في السويداء ، وفيق ناصر ، وجاء فيه:

«حول ما يشاع عن اجتماع في الأمن العسكري ، مع بعض مشايخ الكرامة ، ومنهم أبو فهد وحيد البلعوس ، كلقاء مصالحة مع العميد وفيق ناصر ، ننفي نفياً قاطعاً الإشاعات التي روجت حول مشاركة الشيخ أبو فهد وغيره من مشايخ الكرامة بهذا اللقاء.

ونؤكد أن اللقاء الذي جمع العميد "ناصر" وبعض المشايخ ، ومنهم مشايخ العقل ، في المركز الثقافي بالسويداء, كان بتوجيه من القصر ، وكان قد أُعِدّ له مبنى فرع الأمن العسكري كمكان للقاء "مصالحة مع المشايخ المنتفضين", ولكن لم يحضره أحد من مشايخ الكرامة, وتم تعديل مكان اللقاء إلى المركز الثقافي ، بعد رفض مشيخة العقل القطعية ، مهزلة اللقاء بفرع الأمن ، التي تنعكس سلباً على سمعتهم, واكتفي بمشايخ وشخصيات اجتماعية من غير المنتفضين.

حيث فبرك هذا اللقاء وكأنه "لقاء المصالحة مع مشايخ الكرامة" ، الذين يؤكدون وقوفهم الحازم ضد استمرار وفيق ناصر في منصبه ، وضد لقاء هذا المسؤول ومن معه ، على تسعير الفتنة ، وتسليح "البدو" ، وعمليات السطو والاختطاف والقتل ، التي تمارس في تخوم جبل العرب ، وذلك وفق ما ورد في البيان الوحيد الذي أصدره الشيخ وحيد البلعوس في وقت سابق بتاريخ 15-4-2014.

أرشيف

HAWA SMART

هوا سمارت

دمشق. حمص. حماه 103.2

حلب. ادلب. اللاذقية. دير الزور 99.6

من الساعة

6 صباحاً - 12 مساءً

تقرير

لقاء السهل والجبل في عمان
حدود على حافة البركان ومحاولات للضبط

تقرير خاص/ ضوضاء

ظل اللقاء التشاوري لأبناء السهل والجبل ، الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمان ، أيام التاسع والعاشر والحادي عشر من تشرين الأول 2013 ، وجمع معارضين سوريين من محافظتي السويداء ودرعا ، محطّ تساؤلاتٍ وانتقادات كثيرة ، بدءاً من توجيه الدعوات لحضوره ، مروراً بما دار فيه ، إضافة إلى الغموض في نتائجه ومقرراته ، ما أثار ردود فعل متباينة في أوساط معارضة السويداء ، بين من اعتبره خطوة في سبيل تعزيز السلم الأهلي ، ومن رآه نافذةً لإعادة الزعامات التقليدية إلى الواجهة ، وتمرير مشروعات خارجية ، ربما كان أبرزها تجميد المجلس العسكري الثوري في السويداء ، ما يمهد الطريق لإنشاء مليشيا درزية في السويداء ، حسب وجهة نظر الفريق الثاني.

عضو لجنة السلم الأهلي بين السويداء ودرعا ، نجيب أبو الفخر ، قال لضوضاء في حديث معه ، إنّ: «الفكرة من لقاء السهل والجبل كانت جمع المعارضين المقيمين في الخارج ، والاتفاق على وجهات نظر محدّدة ، وتشكيل كيانٍ يجمع مختلف القوى ، إلاّ أنّ اللقاء انتهى دون الاتفاق على شيء ، ودون تشكيل هذا الكيان».

ويضيف «أبو الفخر»: «فهمت من طرح فكرة تشكيل كيانٍ ، أنّ المطلوب إنشاء حزب أو هيئة سياسية ، وطُلب مني العمل على نقاط أساسية لتشكيله ، فكتبت هذه النقاط مستنداً إلى أفكار تيار سياسي كنت أنوي تأسيسه ، ووجدت أن لا مانع من الاستفادة منها ، إلاّ أنّ منظمي اللقاء اعترضوا ، وتبين أن المطلوب إنشاء رابطة أو جمعية وليس هيئة سياسية ، وفي نهاية المطاف لم يسفر اللقاء عن تشكيل أيٍّ مما سبق».

اللقاء الوطني لأبناء السويداء

بدأ لقاء السهل والجبل ، الذي جمع ناشطين ومعارضين من درعا والسويداء ، بلقاء بين أبناء الأخيرة في اليوم السابق ، تحت عنوان: «اللقاء الوطني لأبناء السويداء» ، بهدف التعارف وتبادل الأفكار والرؤى ، حسب الوثيقة الأولى من مسودة محضر الاجتماع ذاته.

في هذه الوثيقة ، تلخيصٌ لأبرز الأفكار التي تناولها الحاضرون ، حيث طرحت موضوعات عدة ، أبرزها ضعف الحراك والتمثيل في السويداء وتحييد المحافظة ، ضرورة تحرير السويداء من قبضة النظام سلمياً أو حتى عسكرياً لو لزم الأمر ، ضرورة التوحد والاتفاق على كلمة وطنية واحدة ، عدم تجاهل دور أبناء المحافظة كسوريين أولاً ثم كدروز ، البناء على جهود ورشة توحيد المعارضة ، الوعي بحقيقة الحروب التي قد تمر بالسويداء ، سواء ضد المتطرفين التكفيريين أو الطائفيين من جماعات أخرى كالبدو.

إضافة إلى ما سبق ، تحدث بعض الحاضرين عن تغيير خطاب المعارضة ، وتوجيهه لمختلف مكونات الشعب السوري ، من مؤيدين ومعارضين ، لكسر حالة العزلة المجتمعية للمعارضة في السويداء ، والاهتمام بأمن المحافظة ومواردها الغذائية ، على اعتبارها هموماً تقلق أبناءها وغيرهم ممن نزح إليها ، هرباً من القصف والدمار ، والتنسيق في مجال الأمن والغذاء مع الجيران خاصة في محافظة درعا.

ونوّه «أبو الفخر» ، حسب الوثيقة نفسها ، إلى ما يتعرض له لقاء السهل والجبل من هجوم قبل بدءه ، وواجب تحمل الحاضرين مسؤولية حضوره وما ينتج عنه ، واختتم لقاء اليوم الأول باقتراح تشكيل مكتب تنفيذي ، وهيئة تشريعية ورقابية للقاء.

معارضو السويداء والمجلس العسكري الثوري

المجلس العسكري الثوري في محافظة السويداء ، كان حاضراً على رأس المواضيع التي تناولها الحاضرون في اليوم الثاني ، وتصدر الحديث اللواء فرج المقت ، الذي اعتبر أنّ ما سماها «الخلايا النائمة» غير مستعدة للعمل ما لم يتغير المجلس العسكري الحالي (وكان المجلس المقصود حينها بقيادة العقيد مروان الحمد) ، وحمّل «المقت» المغتربين مسؤولية البحث عن مصادر تمويل.

بدوره أضاف عضو تجمع أحرار سوريا ، وأحد ممثلي السويداء في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ، «زياد أبو حمدان» ، على كلام «المقت» أنّ تأمين التمويل يبدأ «بتشكيل المجلس العسكري» ، لافتاً إلى أهمية تأمين تمويل لأسر المقاتلين ، واعتبر الدكتور «سعود الأطرش» عضو تجمع أحرار سوريا أيضاً ، أنّ المخاطر التي تهدد جبل العرب ، يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند تحديد المعيار الذي تبنى على أساسه أهداف المجلس العسكري.

العقيد «سالم السعد» (الذي أصبح قائد المجلس العسكري) ، قال إنّ من الضروري بمكان ، القيام بما يشبه دراسة الجدوى للمطلوب من العمل العسكري ، وتابع العقيد «حافظ فرج» أنّه من الطبيعي أن يتبع المجلس العسكري في السويداء قيادة الأركان ، مع الحرص على «كون المجلس العسكري حالة رمزية ، تنسق مع الكيان السياسي والاجتماعي في الجبل» ، على حد تعبيره.

واقترح بعض الحضور ضرورة تشكيل المجلس مناصفةً بين ممثلين مدنيين وآخرين عسكريين ، فيما عاد العقيد «حافظ فرج» لطرح سؤال: «هل نجحنا في القتال بدرعا ، لندخل تجربة جديدة؟» ، في حين لفت آخرون إلى الاهتمام بموضوع تأمين المنشقين.

بعض الحضور أصروا على أنّ المجلس العسكري فاشل ، بينما ذهب آخرون لاعتبار أنّ ليس في السويداء عسكر ، كـ «ريما فليحان» ، إحدى ممثلي السويداء في الائتلاف حينها ، التي قالت: «يجب أن لا نكذب على بعضنا ، فهذه الخلايا نسمع بها منذ سنيتن ، هل استيقظت هذه الخلايا؟» ، وأضافت: «تشكيل المجلس العسكري ضرورة ، لكننا لا نعوّل عليه كثيراً ، لأننا غير مقتنعين بجدواه» ، مضيفةً أنه يجب إعادة تقييم الوضع في السويداء ، على أمل الحصول على دعم ، نتيجة التأخر في «الالتحاق بالثورة» ، على حد تعبيرها ، وقالت: «الجوار لن ينصفنا مهما فعلنا ، بحجة تأخرنا ، لذلك يجب أنّ نعمل ضمن المصلحة الوطنية ، وضمن مصلحة

مظاهرة في الحراك بدرعا نيسان 2011 بمشاركة ناشطين من السويداء

تقرير

السويداء».

بدورها ، شنّت «ميس كريدي» ، التي عادت إلى صفوف نظام الأسد لاحقاً ، هجوماً على وضع السويداء في الثورة ، معتبرة أنها «محافظة موالية للنظام بالمطلق» ، حسب وصفها ، وأنها ترى أفضل ما يمكن عمله للسويداء هو إعادتها للحياة ، دون أن توضح كيف يمكن أن يتم ذلك ، وقالت «كريدي» إنها لا توصي بغير العمل على موضوع السلم الأهلي ، رافضة «أي عمل عسكري يتم باسم السويداء».

وختم الحديث بهذا الخصوص ، اللواء «فرج المقت» ، معتبراً أنّ كل ما طرح من آراء يجب أخذه بعين الاعتبار ، لكنه أكد أنّ تشكيل المجلس العسكري أمر لا بدّ منه ، مع مراعاة تجاوز الأخطاء السابقة ، وأن يكون «المجلس الجديد معبراً عن مخاوف وآمال أهالي السويداء».

لجنة المتابعة

وفي وقت لاحق من اليوم ذاته ، اجتمعت لجنة مكونة من: ريما فليحان ، نجيب أبو الفخر ، الدكتور رفعت عامر ، ميس كريدي ، زياد أبو حمدان ، لتحديد ما أسمته اللجنة «آليات التواصل مع الداخل والأهداف المرجوة منها».

اتفق أعضاء اللجنة على مجموعة من النقاط ، أبرزها طرح نتائج اللقاء الوطني لأبناء جبل العرب ، في ورشة توحيد جهود المعارضة ، والاستفادة من المناخ الدولي «المؤيد للصوت المعتدل والاتجاه الإيجابي بالنسبة للأقليات» ، وفق اللجنة ، للحصول على دعم لمشاريع تساهم في تغيير النظرة إلى مشاركة الأقليات في الثورة ، والتحالف مع القوى المعتدلة في عموم سوريا ، والحفاظ على مؤسسات الدولة المدنية منعاً لوقوع الفوضى في حال سقط النظام. إضافة إلى كل ما سبق ، أكدت اللجنة على تفعيل الخطاب الإعلامي ، وتقديم المصلحة الوطنية ومصلحة المجتمع على الخلافات السياسية.

لقاء السهل والجبل

اللقاء التشاوري بدأ بجلسة تعارف ، تبادل خلالها الطرفان قصصاً وتجارب ، تؤكد على العلاقات الطيبة بين أبناء السهل والجبل ، وتقرر خلالها تشكيل لجنة متابعة لوضع المحاور الأساسية للعمل خلال اللقاء ، ومثّل السويداء في اللجنة: ريما فليحان ، نجيب أبو الفخر ، مالك أبو خير ، حافظ فرج ، سالم السعد وشفيق عامر ، بينما مثّل درعا: سميرة المسالمة ، طارق خلف ، مازن الجوفي ، محمد نورالدين محمود الحريري ، أحمد النعمة ، غازي أبو السل.

ووضعت اللجنة المذكورة عشر نقاط أساسية ، على رأسها تشكيل لجنة للسلم الأهلي ، وتوثيق أسماء المتورطين بأعمال عنف وجرائم من الطرفين ، لتقديمهم إلى المحاكمة أمام قضاء مدني ، ويعمل المجلس العسكري في درعا على تأمين ظروف ملائمة لمن يرغب بزيارة درعا والتواصل مع الأهالي هناك ، بالمقابل تعمل لجنة

تنسيقية بصر الحرير

التواصل على تأمين كوادر ومواد طبية ومساعدات للمشافي الميدانية والأهالي ، عبر المجالس المحلية.

وحددت اللجنة أولوية قبل كل ما سبق ، هي عملية تحرير المختطفين من الطرفين ، فيما أثارت إحدى النقاط التي تتحدث عن تقديم المجلس العسكري في درعا ، الدعم بالسلاح والتدريب ، للكتائب التي تضمّ أبناء السويداء وتتبع للجيش الحر ، انتقاداتٍ ورفضاً من البعض.

في هذه الجلسة سجلت اعتراضات رسمية ، أولها اعتراض أكرم أبو حمدان ، الذي حاول توزيع وثيقة للمطالبة بالمقاتلين المختطفين من كتيبة سلطان باشا الأطرش ، «خالد رزق ورائف نصر» ، إلاّ أنّ إدارة الجلسة وكثير من الحاضرين من الطرفين ، اعتبروا الوقت غير مناسب لتوزيع مثل هذه الوثيقة ، تجنباً للحساسيات ، خاصة وأنّ آلافاً من أبناء درعا قتلوا أو اختطفوا أو اعتقلوا ، فسجّل «أبو حمدان» اعتراضاً.

الاعتراض الثاني سجله ممثل المجلس العسكري السابق لدى الائتلاف ، يامن الجوهري ، على نقطة تلقي المجلس العسكري في السويداء تدريباً من مجلس درعا ، معتبراً أنّ لدى السويداء مجلساً قادراً على تدريب عناصره وإيفاء احتياجاتهم ، وكان «الجوهري» أصرّ في وقت سابق خلال الجلسة ، الحصول على توثيق لشبيحة درعا ، رداً على طلب قائد المجلس العسكري السابق في درعا ، العقيد أحمد النعمة ، الحصول على أسماء شبيحة السويداء.

بدوره اعترض «نجيب أبو الفخر» على تولي المجلس

مختطفون من السويداء لدى جبهة النصرة في درعا

المحلي في السويداء مهمات إغاثية في درعا ، معتبراً أنّ حجم المسؤوليات المترتبة على المجلس المحلي تجاه السويداء نفسها ، تفوق إمكانيات المجلس كثيراً ، فكيف له أن يقدم الدعم في درعا.

ما الذي حققه لقاء السهل والجبل ؟

باستثناء لجنة المتابعة والنقاط التي حددتها ، لم ينتج عن لقاء السهل والجبل أي نتائج جدية ، وكذلك الحال بالنسبة للقاء الوطني لأبناء السويداء الذي سبقه ، وذلك وفق مسودات محاضر جلسات اللقاءين ، وحسب بعض الحضور.

وفي الجلسة الأخيرة باللقاء ، طرحت فكرة إنشاء صندوق لدعم المتضررين من الناشطين والعسكريين ، الذين اضطروا لترك سوريا ، بعد أن أصبحوا مطلوبين للنظام ، إلاّ أنّ الاقتراح جوبه بالرفض ، بحجة صعوبة التحويلات المالية والرقابة عليها ، وأنّ مغتربي السويداء لن يقدموا الدعم للصندوق.

وختم «أبو الفخر» شهادته لـ «ضوضاء»: «لا يمكننا القول إنّ كل من حضر لقاء السهل والجبل موافق على ما جاء فيه ، هناك من حضر ليراقب ما سيدور خلال اللقاء وما سينتج عنه ، وهناك من حضر ليرى ما إذا كان اللقاء يشكل خطراً على مشروعه الشخصي».

الجدير ذكره أنّ ، ثلاثة وعشرين شخصية من معارضة السويداء حضروا اللقاء ، من أصل قرابة ثلاثين دعوا إليه ، لم يتمكن بعضهم من الحضور نتيجة ظروفٍ خاصة ، وأنّ الدعوات وجهت بالبداية لمعارضي السويداء المقيمين في الأردن ، ثمّ توسعت لتشمل آخرين ، وفق ما ذكر المهندس «يحيى القضماني» الذي وجّه الدعوات بنفسه. (تنويه: يستند هذا التقرير في معلوماته إلى محاضر الاجتماع ذاته ، التي كتبها نجيب أبو الفخر ، بموافقة الحاضرين ، وتليت خلال الجلسات وتوافق الحاضرون على محتواها).

لقاء

المهندس يحيى القضماني: قلة في السويداء من يدعمون النظام ويؤيدون ممارساته

حاورته: ضوضاء

بعد مرور أكثر من عام على معركة «ظهر الجبل» ، التي دارت بين مقاتلي الجيش الحر من أبناء محافظة السويداء ومحافظات سورية أخرى من جهة ، وقوات النظام من جهة ثانية ، شهدت السويداء تضييقاً أمنياً كبيراً ، قسم الشارع المعارض إلى رأيين ، الأول لا يمانع من وجود حراك مسلح في السويداء أسوة بباقي المحافظات ، بينما يرى الثاني أنّ بالإمكان تجنب بطش النظام وصواريخه ، على اعتبار أنّ العمل العسكري في السويداء لن يقدم أو يؤخر في مسار الثورة ، وفق وجهة نظر أصحاب هذا الرأي.

يضاف إلى كل ذلك ، التحولات التي طرأت على الثورة السورية على مدى أكثر من عام ، صعدت خلالها تيارات إسلامية متشددة ، وباتت قوية على الأرض في مناطق عدة بسوريا ، منها محافظة درعا المجاورة ، ما خلق مخاوفاً وتساؤلات لدى معظم أهالي السويداء.
في ظل هذا الظرف ، ولدت مبادرات وعقدت اجتماعات ولقاءات عدة ، لبحث الوضع في المحافظة ، «ضوضاء» التقت المهندس يحيى القضماني ، رئيس المجلس المحلي للسلم الأهلي ، ورئيس اللجنة الثقافية للجالية العربية السورية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، في مدينة اسطنبول التركية ، على هامش حضوره المؤتمر السنوي لإعلان دمشق في المهجر ، وحاورته حول معظم التغيرات التي عبرت بها السويداء ، خلال الفترة الماضية.

كيف تقيّم الحراك في السويداء حتى اليوم ، خاصة في ظل المتغيرات التي عبرت بها الثورة؟

بداية أودّ أن أؤكد على أنني من المؤيدين والمخلصين لسلمية الثورة ، وحالة السلمية التي ميزت الحراك في السويداء ، تعود إلى الخلفية الثقافية الوطنية ، التي رأت أن يكون التغيير على شكل احتجاجات سلمية ، وكان يمكن لهذا الحراك أن يقود إلى نتائج أفضل ، لكن شاءت الأقدار أن يتحول الحراك في سوريا إلى حراك عسكري ، بينما لم تتحقق نفس الظروف في السويداء ، حيث امتنع النظام عن مواجهة الأهالي بالقتل ، في الوقت الذي حيّد فيه كل الشرفاء ، إما بالسجون أو التضييق حتى خرج معظمهم من البلاد.
في الواقع قلة في السويداء من يدعمون النظام ويؤيدون ممارساته ، أو أنهم مستفيدون بشكل مباشر من النظام ، وهم معروفون للجميع ، رجال أمن وحزبيون وبعض الهيئات الدينية ، بينما يرى البقية أنّ النظام فاسد ويجب التخلص منه ، دون تدمير البلد للوصول إلى هذا الهدف.

يحيى القضماني - خاص ضوضاء

بالطبع النظام دفع السوريين في مناطق أخرى للدفاع عن أنفسهم ، وشارك شباب من السويداء في القتال إلى جانبهم في مناطقهم ، وهؤلاء نحن ندعمهم ونؤيد موقفهم ، بعضهم قاتل في درعا وآخرون في ريف دمشق وحمص أو إدلب و غيرها.

> الحس الوطني الذي حكم قرار البطل خلدون زين الدين هو الوحيد الذي أعترف به ، قرر أن يشارك أهل حوران ثورتهم ، وبنى أساساً ثورياً لأبناء السويداء ، كانت لحظة نفتخر بها لأنها نشأت عن حس وطني صادق

الرهان في السويداء ومحيطها كان دائماً على السلم الأهلي ، وهذا ما دأب عليه النظام ، وكان ظهور بعض الجماعات المتطرفة ، كجبهة النصرة ، باتجاه خلق فتنة بين أهالي المحافظة وجيرانهم في درعا ، لكن الأهالي من الجهتين فهموا اللعبة ، وقمنا بمساعي لضبط الحالة وتأطيرها ، ضمن مؤتمر للسلم الأهلي يضمّ الطرفين ، وبالفعل بدأت بالتنسيق مع أحد وجهاء درعا الوطنيين ، لإقامة لقاء في العاصمة الأردنية عمان ، وحصلنا على موافقة السلطات الأردنية.

بالنسبة للقاء التشاوري لأبناء السهل والجبل ، كيف تم الترتيب له ومن هي الشخصيات التي حضرت؟

اخترنا الشخصيات العائلية والسياسية والعسكرية والثورية ، من المتواجدين في عمان بشكل خاص ، ومن الخارج عامة ، دعونا الدكتور سعود الأطرش من الولايات المتحدة ، وماهر شرف الدين ، كذلك فاضل المنعم من فرنسا ، وجبر الشوفي من مصر ، لم يتمكن ماهر وفاضل وجبر من الحضور لأسباب شخصية ، دعونا أيضاً شبلي الأطرش من الإمارات ، زياد أبو حمدان وريما فليحان ، جميعهم حضروا ، إضافة إلى عسكريين مثل خالد الحلبي وخالد العلي وفرج المقت وحافظ فرج وسالم السعد ، بينما لم يحضر أحد من جهة وليد جنبلاط.

قبل اللقاء التشاوري لأبناء السهل والجبل بيومين ، نظّمت لقاءً آخر ، أسميناه اللقاء الوطني لأبناء السويداء ، فاجتمعنا على مدى اليومين وكانت نتائجه طيبة ، طرحنا خلاله فكرة تشكيل كيان باسم اللقاء الوطني لأبناء جبل العرب ، لكن للأسف لم يتمّ تأسيس هذا الكيان حتى اللحظة.

> باعتقادي لن تستطيع أي قوة الإساءة للجبل ، يمكن أن يغدروا بأفراد خارج المحافظة ، لكن التاريخ يثبت أنّ أبناء جبل العرب تصدوا لكل من حاول الاقتراب من أرضهم أو كرامتهم

لاحقاً أقمنا لقاء السهل والجبل ، بالتعاون مع المهندس وليد الزعبي ، كانت نتائجه جيدة ، وبالتزامن مع لقاء السهل والجبل طرحت مبادرة رص الصفوف. وكان من الإرهاصات التي تلت تلك المبادرة ، شائعات انتشرت في السويداء وعلى «فيس بوك» ، حتى أنّ كثيرين تواصلوا معي وسألوني إذا كانت الشائعات صحيحة ، حول دور ألعبه في تشكيل لجنة تسليح في السويداء ، وحديث من هذا القبيل ، كتبت رداً

على «فيس بوك» ، وضّحت فيه أنّ كل هذا الكلام شائعات ، وأنّه ليس لي أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بموضوع التسليح ، وأؤكد اليوم مجدداً أني ضدّ أي تجييش طائفي ، وأي تأسيس لجيش طائفي ، وأدين كل من يقوم عليه أو يطرحه أو يروج له.

وكل ما يقال عكس ما ذكرت ، هو كلام مغرض والأشخاص الذين يقفون وراءه معروفون ، وأنا أرفضه رفضاً قطعياً.

بالعودة إلى مبادرة رص الصفوف ، ماذا كان موقفك منها ؟

سأجيب باختصار ، خلال التحضير للقاء السهل والجبل كنت في كندا ، وطُلب مني المشاركة في اجتماع بخصوصها ، وأُخبرت أنّ شخصياتٍ كثيرةً وافقت على حضوره حسب ما قال من دعاني ، إلاّ أن موقفي كان نهائياً ، فقد رفضت الحضور والمشاركة.

> التاريخ أثبت أنّ أبناء جبل العرب تصدوا لكل من حاول الاقتراب من أرضهم أو كرامتهم ، لا أدعو لحمل السلاح ، لكنني مقتنع أنّ أهل السويداء يمكنهم التصدي لأي محاولة من قوى متطرفة دخول الجبل ، ربما يبدو كلامي عاطفياً ، لكن لدي إيمان بما أقول

المجلس العسكري في السويداء ، هل تراه ضرورة مثل كل المجالس العسكرية في باقي المحافظات ؟

الحس الوطني الذي حكم قرار البطل خلدون زين الدين ، هو الوحيد الذي أعترف به ، هذا الرجل الذي قرر أن يشارك أهلنا حوران ثورة سوريا ، وبنى أساساً ثورياً لأبناء السويداء ، كانت لحظة نفتخر بها لأنها نشأت عن حس وطني صادق.

في المرحلة التي تلت وفاة خلدون زين الدين ، أصبح للجيش الحر نفسه إشكاليات تنظيمية ، من أعلى الهرم أي هيئة الأركان ، إلى أسفل التنظيم ، وفي ذات المرحلة انتهت المرحلة الذهبية لأن يكون للسويداء جيش حر.

> لست جزءاً من أي تشكيل سياسي ، ولا أوافق على ما طرح في مبادرة رص الصفوف ، كما أني لم أدعم الجيش الحر في السويداء ولا في درعا ولا في أي مكان بالسلاح

ألا ترى أن المجلس العسكري حاجة لأبناء السويداء ، كحالة ناظمة للمنشقين من الدروز ، خاصة في ظل نشوء مجلس عسكري نظير من إخواننا البدو في المحافظة ، إضافة إلى تدخل السياسيين بالجيش الحر ، ومحاولات تحييد المقاتلين من أبناء السويداء ، حيث يقرر السياسيين بدلاً عن العسكريين ؟

نحن كناشطين اجتماعيين ليس لنا علاقة بالعسكرة ، نحن نؤمن أنّ أي فعل ثوري عسكري يجب أن يكون له حاضنة شعبية ، وعندها سنرحب به ، لكن حتى اللحظة ليس هناك حاضنة شعبية للجيش الحر في السويداء.

أعتقد أنّ وجود مجلس عسكري للسويداء ، ينظم عمل المقاتلين من أبناء السويداء في المناطق التي تشهد قتالاً ، كحوران وإدلب وغيرها ، ضروري ، لكن شخصياً أعتقد أن ضرب الحواجز على حدود السويداء قد يمسّ حالة السلم الأهلي ، ولا أظنّ أنّ أبناء المحافظة يجب أن يشاركوا فيه.

ماذا تقول لأبناء السويداء ، ممن لديهم تخوفات من القوى المتطرفة في المناطق المحيطة بالمحافظة ، وفي سوريا بشكل عام ؟

باعتقادي لن تستطيع أي قوة الإساءة للجبل ، يمكن أن يغدروا بأفراد خارج المحافظة ، لكن التاريخ أثبت أنّ أبناء جبل العرب تصدوا لكل من حاول الاقتراب من أرضهم أو كرامتهم ، صحيح أني لا أدعو لحمل السلاح ، إلاّ أنني مقتنع أنّ أهل السويداء يمكنهم التصدي لأي محاولة من هذه القوى المتطرفة ، لدخول الجبل ، ربما يبدو كلامي عاطفياً ، لكن لدي إيمان بما أقول.

لو تحدثنا عمن أساؤوا ، سواء من رموز الموالاة والأمنيين أو من شبيحة السويداء ، ومن تلوثت أيديهم بدماء السوريين ، كيف يفترض التعامل معهم ؟

يجب أن يمثل كل من أساء أمام القانون ، ويعاقب كل منهم حسب جريمته أمام قانون مدني ، سواء كانوا من المعارضة أو من النظام.

لو طُلب مثلاً من أبناء السويداء تسليم المسيئين ، بدءاً بمن ساهم في ضرب المتظاهرين وتعذيب المعتقلين ، انتهاء بمن قتلوا المدنيين ، هل يمكن تسليمهم للمحاكم ؟

كما ذكرت ، سيعامل الجميع وفق القانون ، وهذا أمر يقرره القضاء ، وليس أفراد أو أبناء السويداء أو غيرهم ، عندما يكون هناك قضاء عادل ، بالضرورة يجب أن يكون هناك سلطة تنفيذية تنفذ قراراته ، في مثل هذه الحالة يتم استدعاؤهم بالطرق القانونية.

في الختام ، يحيى القضماني ، أين هو اليوم من المبادرات والتشكيلات السياسية في السويداء ، وهل ساهمت بدعم الجيش الحر في السويداء ؟

لست جزءاً من أي تشكيل سياسي ، ولا أوافق على ما طرح في مبادرة رص الصفوف ، كما أني لم أدعم الجيش الحر في السويداء ولا في درعا ولا في أي مكان بالسلاح ، إلاّ أنني ساهمت في دعم أسر الشهداء والجرحى.

أرشيف ضوضاء / مؤتمر السلم الأهلي - اسطنبول

استطلاع

ضوضاء تستطلع آراء معارضة السويداء حول مآلات المجلسين العسكري والمحلي في المحافظة

تدور مشاورات ومباحثات بين صفوف مختلف التشكيلات المعارضة في السويداء اليوم ، حول إعادة هيكلة المجلس المحلي بالشخوص القديمة ، والمطالبة بإعادة تشكيله من جديد ، وذلك بعد الإشكاليات الكثيرة التي رافقت نشوء وأداء المجلس السابق ، والذي تشكل بعد اجتماع يصفه ناشطون من السويداء «بالطارئ والمكوكي» ، في العاصمة اللبنانية بيروت ، ويتزامن هذا مع تعطيل المجلس العسكري الثوري في محافظة السويداء ، وحله تقريباً ، خاصة بعد إعلان أبرز وأهم فصائله ، تجميد أعمالها القتالية ، بانتظار حل الأزمات الشائكة المحيطة به.

«ضوضاء» راسلت والتقت ناشطين مستقلين ومنتمين عن معظم تشكيلات الحراك في المحافظة ، واستطلعت آراءهم حول تجميد عمل المجلس العسكري في ظل قيام مجلس عسكري آخر في السويداء من بدو المحافظة ، إضافة إلى طريقة تشكيل المجلس المحلي وأدائه وإعادة هيكلته. وقد تجنبت طرح السؤال على شخصيات رسمية (تشغل أو شغلت) مناصب رسمية أو فخرية في المعارضة ، شمل الاستطلاع أكثر من خمسة عشر شخصاً ، يمثلون جهات مختلفة ، امتنع البعض عن تقديم الإجابات ، فيما أجاب الباقون عن السؤالين التاليين:

هل تعتبر أنّ تجميد وتحجيم عمل المجلس العسكري الثوري في السويداء، ووقف تمويل الكتائب العاملة فيه، إن كان مقصوداً أم غير مقصود، خطوة على طريق إنتاج مليشيا درزية بذريعة «الدفاع عن السويداء»؟ خاصة في ظل نشوء مجلس عسكري آخر في السويداء من البدو في المحافظة؟

ما رأيك بطريقة تشكيل المجلس المحلي، وأدائه وطريقة عمله؟ وما رأيك بإعادة هيكلته؟

رداً على السؤال الأول المتعلق بالمجلس العسكري الثوري للمحافظة وما آل إليه حاله ، اتفق أغلب المستطلعين على أنّ تهميشه وتجفيف مصادر دعمه ، كان أمراً مقصوداً وله غايات وأهداف ، رغم اختلاف الأسباب التي أرجع المستطلعون الأمر إليها.

يقول «أ.ع» :
«أعتقد أنّ تجميد عمل المجلس العسكري وخنقه في درعا ، إضافة لقطع الدعم عنه ، مقصود ، وما يجري مخطط له مسبقاً ، من قبل قيادات عليا ومخابرات عربية وإقليمية ، للوصول إلى أهداف خبيثة مرسومة لتطويق الثورة السورية ، وإطالة أمد الصراع ، وتمرير مشاريع «كنتونات» على مدى عقد تقريباً».

وبرأي «غ.ن»:
إنّ ما حصل في أروقة المجلس العسكري ، لن يؤدي في النهاية إلى تشكيل مليشيات طائفية خاصة في الجبل ، لأن الانزلاق إلى مثل هذا الأمر ليس من مصلحة أحد ، والخوض في صراعات جانبية ، من شأنها إضعاف السهل والجبل ، وتحييد النظام عن الصراع.

أما «م.ب» فيظن ، أنّ هناك معطيات تؤكد قصدية تجميد المجلس العسكري ، ووقف تمويل كتائبه بهدف الضغط لإنشاء مليشيا درزية.

و يؤكد «م.أ» :
أنّ تجميد المجلس العسكري وعدم دعم الكتائب التابعة له ، عمل ممنهج ومحسوب ، يهدف لإخراج محافظة السويداء من الحراك ، وإظهارها بمظهر المحافظة الموالية للنظام «حامي الأقليات» ، واستعمالها خزاناً بشرياً في حربه ، مستعملاً الترهيب أو الترغيب ، ويعود ذلك إلى غياب الجيش الحر المعتدل ، وعدم وجود قوة ترتكز عليها المعارضة.

ويضيف (س.أ):
نفس المتسلقين الذين أصبحوا لاحقاً مجلساً محلياً كانوا يعملون لإنهاء المجلس العسكري ، وأصروا على أنه ليس من مسؤوليتهم دعم المجلس العسكري ، فأحبطوا عمله ورفضوا العمل العسكري في الداخل ، وذات الأشخاص الذين أفشلوا العمل العسكري ، هم من أفشل الحراك المدني.

ويقول «ص.ش»
لا تروق لي نظرية المؤامرة ، التي تربط بين الائتلاف وهيئة أركان الجيش السوري الحر ، وبين ما حل بالمجلس العسكري في السويداء ، من تجفيف منابع الدعم ، إلاّ أنّ أهم الأسباب التي أدت لما هو عليه اليوم من وجهة نظري ، هو وجود عدم توافق ملموس بين العسكر ، داخل وخارج التشكيل ، وغياب الشخصية القيادية التوافقية ، القادرة على أن تكون رافعة حقيقية لتشكيل عسكري في المحافظة ، يحتوي الجميع ويعمل ضمن رؤية ثورية مشتركة ، لتحقيق أهداف الثورة في السويداء.

أعتقد أن هناك محاولات ، كانت ولا تزال ، تعمل على تحويل الكفاح المسلح ضد نظام قتل شعبه ، إلى اقتتال مناطقي وفئوي ، بين مجموعات ذات خلفيات دينية وطائفية ، وتعمل على هذا المشروع قوى إقليمية وداخلية ، خاصة في السويداء.
هناك من يحاول أن يجعل البندقية الثائرة ضد نظام طائفي ، بندقية مرتعشة خائفة ، لا همّ لها سوى الدفاع عن وجود الطائفة كأقلية ، وسط محيط يناصبها العداء ، كما قد يبدو نتيجة ممارسات بعض الجماعات ذات الخلفيات الدينية ، والمرهونة لجهات خارجية.

(اسماعيل الأشقر) يقول :
بعد ما وصلت إليه فوضى العمل العسكري وتسلط المتشددين عليه ، وعجز الجيش الحر في درعا والغوطة عن حماية مجموعات المقاتلين من شباب السويداء ، سواء من الخطف أو الإجبار على الرحيل ، وصلنا إلى حالة من لا جدوى الدعوة إلى التسليح أو الانضمام إلى العمل المسلح ، ليس قبل اتضاح بنية جيش حر وطني قادر على فرض نفسه في مواقعه.

ويوضح نجيب أبو الفخر:
المجلس العسكري الثوري في السويداء ، لم يحصل على تمويل أصلاً ، حتى نقول أنّ التمويل توقف ، يستثنى من ذلك طبعاً المبالغ المتواضعة التي وصلته من جهات مدنية ، لم يصل هذا المبلغ 100 ألف دولار خلال ثلاثة أعوام من عمر الثورة ، وهذا المبلغ لا يكاد يكفي الحد الأدنى للتسليح الفردي.

كان هناك منع متعمد لتنشيط الحراك العسكري بين صفوف أبناء السويداء ، ومن قبل من يتظاهرون في العلن بأنهم حريصون على تنشيطه ، خاصة القوى التي تولت ملف السويداء إقليمياً ودولياً من أبناء المحافظة ، حيث سعوا ليكون المجلس مجرد ورقة ضغط ، مع الحفاظ على رمق يفصل نهايته عن حياته ، وليس أدل على ذلك من «تأليف وتوليف وتزوير» تمثيل الحراك الثوري العسكري ، بعيداً عن

استطلاع

الإرادة الحقيقية لثوار السويداء ، تماماً كما حدث للتمثيل المدني.
مورست سياسة القطيعة والتهديد بحق المقاتلين الحقيقيين الذين ثبتوا على الأرض ، حتى آخر لحظات تواجدهم ، بهدف دفعهم إلى مغادرة ساحة الثورة العسكرية ، وهذا ما حدث في نهاية المطاف.

يتابع «أبو الفخر» ، أما تشكيل مجلس عسكري آخر للبدو ، فكان المقصود منه ، حسب ما يستنتج المتابع من صفحته منذ بداية تشكيله ، إثارة النعرة الطائفية ، من خلال الاستحواذ على التمويل العسكري المخصص للسويداء ، ونتيجة غياب الشخصيات القوية الواعية في تمثيل السويداء ، تمدد هذا المجلس اليوم عبر بادية ريف دمشق شرقي محافظة السويداء ، من بادية ملح وصولاً إلى تل دكوة ، بتنسيق مع المجالس العسكرية المجاورة ، وكنتيجة طبيعية لكل ذلك ، بدأ التركيز على إعادة إنتاج فصائل عسكرية داخل السويداء ، يتبع بعضها زعامات تقليدية وأخرى زعامات دينية ، إضافة إلى ما كان قائماً مما يسمى «جيش الدفاع الوطني» وغيره من التشكيلات ، ذات القيادة الدرزية اللبنانية ، التي تؤدي مهامها لحساب النظام ، من خلال قيادة المسلحين من أبناء المحافظة في فترة الأزمة ، كحل بديل عن إنتاج قيادات محلية ، لأنّ النظام يريد أن تبقى السويداء تحت قيادات ضعيفة ، أو بلا قيادات محلية.

ربا الشوفي:
بالنسبة للأمور العسكرية لستُ متابعة لتفاصيلها بدقة ، ولا خبرة لي فيها ، لكن أعتقد أن تحجيم عمل المجلس العسكري في المحافظة ووقف تمويله ، وتأسيس مجلس عسكري قوامه من البدو ، يراد بها جر أهالي السويداء إلى البحث عن شكل ما للحماية الذاتية ، وذلك بتسليح أنفسهم ، ما يفيد النظام ويشغل السويداء عن الهم السوري العام ، بجعلها تركز على شؤونها الداخلية كمحافظة ، وبنفس الوقت يعيد الدور لزعامات محلية معينة ، كونها قد تساهم في قيادة وإدارة عمل كالتسليح.
وفيما يخص إجاباتهم على السؤال المتعلق بالمجلس المحلي: تشكيله ، أداؤه ، إعادة هيكلته ، أبدى معظم المستطلعين اعتراضهم على طريقة تشكيل المجلس ، وأداء أعضائه وممثليه في الائتلاف ، كما انتقدوا الطريقة التي يتم من خلالها اليوم ، إعادة هيكلة المجلس أو حتى تشكيل مجلس جديد.

نجيب أبو الفخر / أرشيف

يقول «أ.ع» :
فيما يخصّ تشكيل المجلس المحلي ، فإنه يعكس واقع معارضة السويداء ، والانقسامات العميقة ، وهي سابقة خطيرة من نوعها ، أقصت كل المكونات واستأثرت بكل شيء.
المجلس المحلي لم ينجز شيئاً يذكر ، ولم نسمع به سوى من خلال السلبيات والمشاكل ، التي افتعلها داخل الشارع المعارض في المحافظة ، أما إنجازاته فلا يذكر منها شيء.
إعادة الهيكلة ضرورة وحاجة ، لكن بعد استبعاد المجلس القديم ، لأنه لا يجوز إعادة التشكيل على مبدأ التوسعة ، أو إعادة إنتاج المجلس القديم باستبدال بعض الوجوه ، والإبقاء على نفس المعوقات ، يجب أن يتم اختيار المجلس بشكل يغطي كامل المحافظة ، واحتواء الأشخاص الذين قدموا كثيراً لخدمة الثورة ، وتم تحييدهم من قبل القائمين على المجلس الحالي.

«غ. ن» يعتبر:
أن تشكيل المجلس المحلي ، منذ اجتماع بيروت ، لا يوحي بحالة ديموقراطية ، لأنه تشكل على مبدأ المعارف والمحسوبيات ، ولم ينجز إلا الخلافات والصراعات ضمن البيت الواحد ، بل كان المعرقل لكثير من مساعي لم الشمل وتوحيد الجهود ، للخروج بعمل جاد للمعارضة في السويداء ، وأتمنى أن يكون المجلس الجديد مدركاً لمشاكل من سبقه ، ويقوم بانتقاء الأشخاص الذين بإمكانهم النهوض بهذا العمل.

ويقول» م.ب»
بالنسبة للمجلس المحلي تشكل أساساً بطريقة غير صحيحة ، ولا أعتقد أننا قادرون على هيكلته بشكل ديمقراطي صحيح.

ويشرح «م.أ»
لم تتم إعادة هيكلة المجلس المحلي بل مجرد ترميمه ، كي لا يسقط المنتفعون ، وليلمعوا أعمالهم السابقة ، المتسمة بالسرقة وشراء الولاءات ، إضافة إلى أنّ أداء المجلس سيء ، وعمله بعيد كل البعد عن العمل المؤسساتي ، لإخفاء السرقات ، والقائمون عليه ليسوا ثواراً ، ويشك بنزاهتهم.

أما «س.أ» فيذكر أن المجلس المحلي تشكّل بسرية ، بحجة الظروف الأمنية ، واختبأ أعضاؤه خلف الإغاثة ، وأحبطوا كل النشاطات المدنية التي حاولنا تنظيمها ، من اعتصامات أو مظاهرات ، بحجة العمل الإغاثي ومساعدة النازحين ، لنفاجأ بعدها أن هناك سرقات هائلة في الإغاثة ، وأكثر من نصف الوافدين إلى المحافظة الآن لا يحصلون على إغاثة ، كما أنّ المجلس لا يدعم أياً من الناشطين الحقيقيين ، بل يجمع حوله مجموعة ممن يعتبرهم ناشطين ، معظمهم من أقارب أعضائه «المتحكمين» أو المقربين منهم ، ما يجعل الدعم أحياناً يصل بعض عناصر «الشبيحة».
المجلس المحلي أنجز أمرين فقط منذ تشكيله: سرق مخصصات المحافظة وأحبط ناشطيها ، ويقدّم نفسه اليوم على أنّه الوحيد ، «أنا أو لا أحد».

ويتابع « س.أ» بعد التجاوزات الكثيرة للمجلس ، طالبنا بدخول ناشط من الحراك ليمارس دوراً رقابياً عليه ويكون ضمن تشكيله ، ورشحنا شخصاً ليشغل هذه المهمة ، إلاّ أنّ فوضى إدارة المجلس أعاقت محاولة العمل الرقابي ، وتبين أنّ المبالغ تصرف دون إيصالات ، ولا يمكن إثبات صرف أي مبلغ على أعضاء المجلس ، الأمر الذي استخدموه أيضاً ليحبطوا محاولاتنا الرقابية.

بعد هذا أرسلنا عريضة موقعة من 55 ناشطاً بالاسم ، حول أنّ المجلس المحلي في شهبا وقراها ، يهمش الناشطين ويهدر المخصصات المالية ، في البداية حملت العريضة أكثر من 150 اسماً ، لكن اشترط التوقيع عليها بالاسم الثلاثي الصريح ، فوقع 55 ناشطاً ، وطالبنا من خلالها بحل المجلس المحلي ومحاسبته ، ثم سمعنا أنهم يشكلون مجلساً جديداً ، أو يعيدون هيكلة المجلس القديم ، وفجأة قبل نحو أسبوعين ، قيل لنا أنّه لم يعد هناك مجلس ، وكل مطالبنا مؤجلة إلى حين تشكيل مجلس جديد.

ويقول» ص.ش» في هذا الخصوص المجلس المحلي في السويداء تشكل بطريقة مشبوهة منذ ولادته وبشكل طارئ في بيروت ، والأشخاص الذين كانوا نواة مجلس بيروت ، وأخذوا على عاتقهم استكمال التشكيل في الداخل ، تسلطوا وأقصوا كل النشطاء المؤثرين في الداخل ، ممن قد يشكلون عائقاً حقيقياً أمام تطلعاتهم غير المشروعة ، بالسيطرة على دفة الحراك الثوري في السويداء من خلال بوابة المجلس المحلي.

لذلك لجأ هؤلاء لشراء الولاءات ، وانتقاء الأشخاص للمجلس ، ممن يسهل فرض الإملاءات عليهم ، إضافة إلى تزويدهم بسبيل مادي وضع بين أيديهم ، ليسهل إفسادهم وقيادتهم فيما بعد.

اسماعيل الأشقر / أرشيف

وفي سنة مضت على تشكيله ، لم ينجز المجلس المحلي أي نشاط مدني يذكر ، بل على العكس ، ساهم القائمون عليه بعرقلة كل المساعي ، وهدم ما كان منجزاً ، بقصد أو

استطلاع

دون قصد ، حتى توقف العمل الإغاثي في المحافظة ، سواء للضيوف أو الفقراء من أبناء المحافظة ، كما توقفت الأنشطة التي كان ناشطون من السويداء قائمين عليها ، نتيجة تجفيف منابع الدعم وحصره بالمجلس المحلي ، الذي طوّق العمل المدني في السويداء إلى أن توقف بشكل نهائي.

والمحاولة التي تجري اليوم لإعادة إنتاج المجلس من جديد ، بنفس الوجوه السابقة مع تغييرات طفيفة ، من خلال التوسعة المزعومة التي يقوم بها بشكل سري ، كي يتسنى له اختيار الأعضاء الجدد وفق سياسته ومصالحه التي تسمح له بطمس أثار أعماله المشبوهة في سنة مضت ، ولذلك قبل أي تشكيل جديد أو توسعة ينبغي تشكيل لجنة حوكمة ، لمحاسبة أعضاء المجلس منتهي الصلاحية ، والتدقيق في نتاج عملهم.

ويوضح «سلمان فرهود» ، تشكل المجلس المحلي في 22 نيسان 2013 ، بعد دعوة الأشخاص المقترحين لتشكيله للاجتماع في لبنان ، وكانوا نواة مجلس اقترح أعضاؤه بناء على علاقات شخصية لبعض المعارضين المقيمين خارج سوريا ، في الاجتماع تمت تسمية الأشخاص هؤلاء الأشخاص رؤساء مكاتب ، على أن يشكل كل منهم المكتب الذي يرأسه بعد عودته إلى سوريا ، لاحقاً تشكلت المكاتب بنفس الآلية ، كل رئيس مكتب شكل مكتبه حسب رؤيته وعلاقاته الشخصية.
تعاون المجلس بالجانب الإغاثي مع صندوق المحافظة المشكل مسبقاً ، والذي كان معترضاً على تشكيل المجلس المحلي ، والمكتب الإغاثي هو الوحيد الذي عمل من بين مكاتب المجلس الكثيرة ، (المالي ، الطبي ، القانوني ، الإعلامي ، الخدمات والموارد البشرية ، التربية ، الدفاع المدني ، والتواصل الاجتماعي).
في وقت لاحق ، تشكلت مجالس محلية للمناطق تابعة للمجلس ، في كل من شهبا وصلخد والقريا والريف الغربي ، بذات الآلية ، وكذلك المكتب التنفيذي للمجلس ، الذي يضمّ رؤساء المكاتب.
ونتيجة لهيمنة أشخاص على عمل المجلس المحلي ، انسحب بعض رؤساء المكاتب ، دون ذكر الأسباب ، ودون إثارة ضوضاء حول انسحابهم ، حفاظاً على سلامتهم ، في هذه المرحلة انحصرت علاقة المجلس في الداخل مع الخارج بشخص واحد ، هو أمين سره ، علماً أنّه كان هناك مساعد لممثل المجلس في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ، عن كل مكتب حسب اختصاصه ، لكن دون تفعيل عمل أي منها حتى في الجانب الإعلامي ، بحجة الظرف الأمني للمحافظة.

أعضاء المجلس لا أحد يعرف من هم ، حتى ممثل المجلس في الائتلاف ، ولا يمكن لرؤساء المكاتب الاطلاع على مراسلات المجلس مع الائتلاف على سبيل المثال ، كل هذا إضافة إلى هيمنة البعض على المجلس ، أثار نقمة لدى البعض ، داخل المجلس وخارجه ، على الأشخاص المسيطرين على عمله.

وبرأي اسماعيل الأشقر فإن الحراك في السويداء تشكل أساساً مع بداية الثورة من الشباب والطلاب ، والتف حولهم معارضون من تيارات وهيئات سياسية أخرى ، وتشكلت حينها «لجنة العمل الوطني بالسويداء» ، بالتوازي مع حراك نقابتي المحامين والمهندسين ، وفي الخارج انخرط من انخرط في دعم الحراك كان يتواصل مع لجنة العمل الوطني والتنسيقيات ، حيث كان يدور نقاش حول تسمية ممثلين في الخارج.

مع مرور الوقت وبدء العمل العسكري وتشكيل الهيئات السياسية للمعارضة كالائتلاف ، انقسم الحراك وتشتت التشكيلات ، لأسباب عدة أبرزها: أنانيات ضيقة عند بعض الشباب ، حديثي العهد بالعمل الثوري ، ونزعة الاستحواذ لدى المعارضين المتكلسين.
لدى تشكيل الائتلاف ، سمي ممثلي السويداء دون العودة للداخل أو النظر لمرشحي الحراك ، مستنداً على عوامل طائفية خارجية والمال السياسي ، فتكرست فجوة بينه وبين الحراك ، وأظنّ أن هذا حصل مع محافظات أخرى ، ومن وصلوا إلى الائتلاف لم يهتموا بالتواصل وردم هذه الفجوة ، وهؤلاء جميعاً ليس من مصلحتهم تشكيل مرجعية سواء في الداخل أو الخارج ، تحاسبهم وتطالب بتغييرهم ، لذا اختاروا مجموعاتهم لخدمتهم.
لذلك عندما نسأل كثيرين رأيهم في تشكيل مجلس محلي تابع للائتلاف بهذه التركيبة ، تجدهم رافضين له.

ويقيّم نجيب أبو الفخر الوضع حسب رأيه بأن حالة غياب الديمقراطية ، هي القرين الواضح للمجلس المحلي في محافظة السويداء ، في كل تفاصيل عمله منذ نشوئه حتى اليوم ، ويصب هذا في صالح إرادة من يدير ملف السويداء من دروز لبنان ، الذين يريدون للمجلس المحلي كما العسكري أن يظل شكلاً واهياً وهمياً ، يخدم مصالح البعض ، ويفرض شكلاً من أشكال الولاءات بشكل مباشر أو غير مباشر على الناشطين.

وعندما يحاول أي ناشط مناقشة واقع المجلس يتهم فوراً بالعداء الشخصي لبعض أفراده ، وبأنه يضع العصي في العجلات ، في فترة سابقة وبعد اقتراحنا إجراء تقييم لأداء المجلس على أرضية حسن النية ، جوبهت دعوتنا بالعدائية ، وتطور الأمر للنيل منا كأشخاص.

في هذه المرحلة ، أصدرت تنسيقية الطلاب بياناً قوياً وحاد اللهجة ، أعلنت فيه مقاطعة المجلس المحلي ، نتيجة غياب الحالة الديمقراطية ، وسطوة التهميش والإقصاء.

هذا المجلس أفقد السويداء فرصتها في إنتاج حالة مدنية متطورة ، عمداً أو نتيجة انعدام الخبرة ، واستخدام الذريعة الأمنية لتغطية التقصير ومنع المحاسبة ، أما بالنسبة لإعادة هيكلته فليس هناك أمل لأن يكون ممثلاً حقيقياً للحراك المدني في السويداء ، حيث أنّ القائمين عليه لم يتواصلوا مع أي جهة تختلف معهم بالرأي ويبحثون عن توافقات داخلية ، ضمن التشكيلات التي تدور في فلكهم ، ويدفعون بشخصيات ضعيفة عديمة الخبرة إلى واجهة التمثيل للمجلس في الخارج.

نأمل أن يتم استدراك الأخطاء الجسيمة ، وإشراك كل القوى بتشكيل المجلس ووضع آليات عمله ، والرقابة عليه والاتفاق على معايير التقييم.

وترى ربا الشوفي هنا أن طريقة تشكيل المجلس المحلي لم تكن كما ينبغي وحصل العديد من الأخطاء وسوء الفهم وضعف التواصل ، وكان للسرية الكبيرة دور في ذلك ، الأمر الذي اعتبره البعض تغييباً مقصوداً لبعض الأشخاص والتكتلات. آداء المجلس المحلي كان ضعيفاً بسبب عدم وجود أهداف ورؤى واضحة لمهامه ، ربما كان سبباً في ذلك خصوصية ظروف السويداء كونها منطقة غير محررة والمجلس المحلي فيها ليس بديلاً عن المؤسسات الخدمية والإدارية التي مازات تؤدي عملها هناك ، بالإضافة للظروف الأمنية. أعتقد بأنه كان لا بد من التجربة لاكتشاف الأخطاء ، وإن إعادة الهيكلة إذا تمت إعادة تقييم شاملة للعمل والآداء والاستفادة من الأخطاء السابقة ووضع معايير لكوادره وأهداف وخطط مرحلية وطويلة الأمد مناسبة لظروف السويداء ، قابلة للتحقيق وللقياس ، سيكون آداءه أفضل. وبالنهاية أنا أقدّر وأشجع فكرة محاولة العمل بحد ذاتها ، والتجريب ، بشرط المرونة وتقبل النقد والعمل على التطوير ، وبشرط طبعاً أن تكون الأهداف وطنية.

سلمان فرهود / خاص ضوضاء

تحقيق

«الجنوب السوري بين خيارات النُصرة والنظام .. وتعثُّر الثوار»

بهزاد حمو

«أربعة شبَّان متدينين ومهذَّبين ، قدِموا إلينا ، تونسي وسعوديَان ، جاؤوا مع أحد أبناء اللجاة ، الذي كان يقاتل معهم في العراق» ، هكذا يصف لنا «أبو الجود» ، قائد إحدى الكتائب العسكرية التابعة للجيش السوري الحر في درعا ، بدايات ظهور «جبهة النصرة» في المنطقة.

ويتابع أبو الجود شهادته قائلاً: «استقرَّ الأربعة في إحدى قرى اللجاة ، التي كانت إضافة إلى مدينة بصر الحرير ، من المناطق القليلة في محافظة درعا ، حيث يمكن للثوار التواجد فيها بحرية والتحرك منها وإليها». وعن تزايد نشاطهم وعددهم يقول أبو الجود: «مع الأيام ، تمكَّن هؤلاء الأربعة ، الذين استشهدوا جميعهم فيما بعد ، من نشر رسالتهم ، واستقطاب الكثيرين إليهم ، حتى وصل عددهم إلى ثلاثين مقاتلاً ، فتوجَّهوا إلى منطقة المسيكة وأنشأوا معسكراً تدريبياً ، هناك انضم إليهم عشرات».

تعتبر جبهة النصرة الفرع السوري لتنظيم القاعدة المتشدد ، لذا فهي تتمتع بقنوات تمويل وتسليح خاصة ومستمرة. وأقل تأثراً بالقرارات السياسية ، التي تلقي بظلالها على مسألة تمويل كتائب الثوار في سوريا عموماً ، والمحافظات الجنوبية خصوصاً.

ويتحدث «أبو الحارث الحوراني» عن «ضلوع المخابرات الأجنبية في ضخ المال وتسهيل دخول مقاتلين أجانب ، للانخراط في صفوف جبهة النصرة ، الأمر الذي يناقض الحديث المتكرر للدول الإقليمية عن مخاوفها من تزايد نفوذ القاعدة في الجنوب السوري». ويضيف أبو الحارث مستدركاً: «لكن علينا أن لا نهمل التصريحات الرسمية من الدول الإقليمية ، بخصوص تزايد نشاط جبهة النصرة في المنطقة ، فما تقوم به المخابرات الأجنبية ، من بثِّ رجالات قريبة منها في صفوف الجبهة ، وتمويل نشاطها بغية شراء ولائها ، لا يعدو كونه محاولةً للاستحواذ على هذه الورقة المقلقة» ، حسب وصف أبو الحارث الذي يقدم نفسه ، كأحد المقاتلين في «كتيبة محلية» تابعة للجيش السوري الحر.

وذكرت مصادر مقربة من الثوار وصول طلائع من «الدولة الاسلامية في العراق والشام» ، المعروفة اختصاراً بـ «داعش» إلى محافظة درعا مؤخراً ، وعرضها الوقوف إلى جانب الثوار في معاركهم ضد قوات النظام وشبيحة «حزب الله» اللبناني ، الأمر الذي رفضه مقاتلوا الجيش الحر ، بل أكثر من ذلك ، إذ قاموا على الفور بتعزيز حواجزهم ، على مداخل البلدات المحررة ، لمنع تسلل قوات «داعش» إلى المنطقة ، أو الموجودة على طريق وصولهم من الشمال أو ريف دمشق ، والتسبب بحالة فوضى «لن يكسب منها غير النظام» ، وفق تلك المصادر.

وفي حديثه عن التمويل الذي تتلقاه جبهة النصرة في درعا يقول أبو الحارث الحوراني: «لهذا التمويل أثره المباشر في استقطاب مقاتلين جدد إلى صفوف النصرة ، ممن يجبرهم ضيق الحال ، وشحّ تمويل فصائل الثوار ، إلى صعود مركب الجبهة» ، على حد تعبير أبو الحارث ، الذي أشار بأن جبهة النصرة: «تدفع مرتبات شهرية لعناصرها بحدود دنيا تبلغ 15 ألف ليرة سورية ، أي ما يعادل مئة دولار ، عدا عن السلاح والذخائر» ، في وضع لا يجد فيه الشبان هناك ما يشترون به سجائرهم.

بالمقابل كانت فصائل محلية من الثوار ، أعلنت عن تعليق عملها العسكري لانقطاع التمويل المادي والعسكري عنها ، وفي هذا الصدد يقول أبو الحارث: «في الوقت الذي كنا نبحث فيه عن طلقة واحدة ، لنواجه بها جيش الأسد ، كانت جبهة النصرة تسرف في استهلاك الذخيرة الحية ، خلال تدريباتها في إحدى المعسكرات القريبة ، بل كانت تسمح للراغبين بالتدريب ، القدوم إلى معسكراتها لاستخدام السلاح واستعمال الذخيرة ، دون اشتراط الانتساب إلى صفوفها» ، ثم يضيف: «لكن كثيرين من هؤلاء انتهو إليها في النهاية».

وكانت «المخابرات الأجنبية» قبل غيرها ، أعطت أولوية خاصة لتزايد نفوذ «القاعدة» في مناطق الجنوب السوري ، وتحدَّث الكاتب الأردني عريب الرنتاوي في مقالة له تحت عنوان «تطورات مقلقة على حدودنا الشمالية» ، عن مخاوف الدول الإقليمية إزاء موجة تعاظم نفوذ وقوة جبهة النصرة في محافظة درعا ، قائلاً: «يبدو أننا نقترب شيئاً فشيئاً من أسوأ كوابيسنا» ، في إشارة إلى تمادي الجبهة على الجانب السوري من الحدود ، وإقدامها مؤخراً على اعتقال القائد السابق للمجلس العسكري في محافظة درعا ، «العقيد أحمد النعمة» ، والذي كانت الآمال العربية والغربية معقودة عليه.

> في الوقت الذي كنا نبحث فيه عن طلقة واحدة ، لنواجه بها جيش الأسد ، كانت جبهة النصرة تسرف في استهلاك الذخيرة الحية ، خلال تدريباتها في إحدى المعسكرات القريبة

وكانت مجموعة تابعة لجبهة النصرة ، أقدمت على اعتقال العقيد «النعمة» ، متهمةً إياه «بتشكيل ما يمكن وصفه بمجالس الصحوات» ، وتستذكر الجبهة هنا ، مجالس الصحوات العشائرية غربي العراق بين أعوام 2005-2008 ، التي كان لها الدور الأبرز في تقويض نفوذ القاعدة هناك. وكانت فصائل محلية وتقارير إعلامية ، تحدثت مؤخراً ، حول مسؤولية العقيد «أحمد النعمة» عن تسليم بلدة خربة غزالة ، الواقعة على أتوستراد

تحقيق

دمشق – عمان ، ذات الأهمية الاستراتيجية والمعنوية للنظام ، وهي مسقط رأس أحد أعتى رجالات المخابرات السورية «رستم غزالة» ، الأمر الذي يراه الناشط المدني «جابر .م.س» ، من أبناء مدينة درعا: «ما يمنع الأهالي والثوار من مطالبة جبهة النصرة الإفراج عن النعمة». ويضيف جابر: «النعمة كان القناة الرسمية ، وربما الوحيدة ، التي كان التمويل يصب فيها من دول عربية وغربية ، لكن وقوفه وراء تسليم بلدة خربة غزالة ، والخسائر اللاحقة التي مُني بها الثوار في المحافظة ، قتلى وجرحى ، أحرقت أوراقه لدينا».

أما «رائد أبو ذياب» ، فيقول: «في الظروف التي تمر بها الثورة السورية ومعظم جبهاتها من الخذلان ، سيحمل شخص في موقع النعمة ، وزر كل الخسارات ما كان تسبب به وما لم يتسبب».

ويتحدث الكاتب الأردني في مقالته ، المنشورة بجريدة الدستور الأردنية ، عن التحضيرات الأمنية التي سبقت بروز «النصرة» في مناطق محاذية للحدود الأردنية ، قائلاً: «في قراءتنا للسياسة الأردنية حيال سوريا ، قلنا مبكراً ، إن أكثر ما يخشاه مطبخ القرار السياسي والأمني في الأردن ، هو تحوّل جنوب سوريا ، إلى ما كان عليه غرب العراق في السنوات العجاف المذكورة». ويختتم «الرنتاوي» مقالته بما يشبه التحذير ، واقتراح الحلول التي لا تخلو من التنسيق مع النظام أمنيًّاً: «تطور جديد على حدودنا الشمالية ، يدعو للقلق والاستنفار والتحسب ، وربما يملي مقاربة جديدة في التعامل مع الأزمة السورية ، لا تستبعد التنسيق مع النظام ، ميدانياً على الأقل ، سواء أكان مثل هذا التوجه ، مثار ارتياح أم قلق الحلفاء والأشقاء ، فالمصلحة الوطنية أولاً ، الأمن الوطني في المقام الأول والأخير».

تعكس النظرة السابقة حجم الإرباك الذي يحكم القرار الإقليمي المتعلق بملفاتها الأمنية ، فالذعر المصاحب لعلاقاتها السياسية ، واستراتيجياتها ، ومواقفها من الثورة السورية بشكل عام ، ومسائل الدعم والتمويل بشكل أخص ، غالباً ما يكون سببه بروز المجموعات السلفية ، وتصدرها المشهدين العسكري والمجتمعي في البيئات الثائرة ، ما يخلق فضاءً يتسع لتبريرات العواصم العربية والغربية ، لامتناعها عن تقديم التمويل أو الأسلحة النوعية التي يطالب بها الثوار ، من أجل مواجهة عنف النظام. المحكمة الشرعية: قسوة لم يعهدها الإسلام السمح إلا لدى التكفيريين في كل مكان حلت فيه جبهة النصرة ، وازدادت قوتها أو هيمنت على منطقة أو بلدة ، أنشأت محكمة شرعية تابعة لها ، ولطالما عانى الجوار من أحكامها القاسية ، التي يعتبر القصاص والإعدامات تقليداً معتمداً بكثافة فيها ، وإن كان ليس بقدر «داعش» ، أو على الأقل ليس على الملأ ، كما تفعل الأخيرة يومياً.

> في كل مكان حلت فيه جبهة النصرة ، وازدادت قوتها أو هيمنت على منطقة أو بلدة ، أنشأت محكمة شرعية تابعة لها ، ولطالما عانى الجوار من أحكامها القاسية ، التي يعتبر القصاص والإعدامات تقليداً معتمداً بكثافة

عن هذا يخبرنا «أبو نزار» ، وهو أحد الوجاهات المحلية في منطقته: «لم تصل محكمة النصرة إلى الحد الذي تدير به أمور الناس القضائية ، بل قلما يلجأ إليها الناس ، وإن ادعى شخص على آخر في مناطق نفوذ النصرة ، فإن المحكمة تتدخل ، لكن السيء الذي يحدث أن النصرة في أكثر من مرة ، احتجزت أشخاصاً أو مقاتلين ، أعدمت بعضهم بعد محاكمات سرية أو صورية ، وبعد عرض فيديوهات باعترافات انتزعت منهم بعد التعذيب الشديد ، الذي طالما بدا على وجوههم بلا مداراة ، ولا يزال مصير الكثيرين منهم مجهولاً» ، وللنصرة اليوم محكمتان في قريتي المسيفرة وكحيل. قامت في درعا محكمة مدنية وحيدة ما بعد سيطرة الجيش الحر هناك وانسحاب قوات النظام ، ولا تزال موجودة إلى الآن ، ويقول «أبو أحمد»: «عندما تشكلت المحكمة في الحراك ، قام النظام بقصف الشارع الذي يحويها بكل أنواع القذائف ، حتى محا معالمه نهائياً» ، ويستدل «أبو أحمد» بذلك على «سعي النظام لنشر التطرف والتأخر والتشدد ، في المناطق المحررة ، محاولاً إثبات أنه الوحيد الذي ينتمي إلى المدنية ، لكن الشعب السوري سيثبت العكس» ، ينهي حديثه بنفحة من التفاؤل.

السويداء بين خيارات النصرة والنظام:

غضب الجبل لا يقل عن غضب السهل: كثيراً ما غمز الثوار إلى «خذلانهم من أبناء الجبل في حوران» ، بإشارة إلى أبناء محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية ، وكانت المحافظة شهدت أوائل شهر نيسان من العام الجاري (2014) ، حراكاً أهلياً تصدره مشايخ الطائفة الدرزية ، بسبب اعتراضهم على نصب خيمة ضمن حملة إعادة انتخاب بشار الأسد رئيساً لسوريا ، قرب مبنى المحافظة في المدينة ، وكان الأمن السوري الذي نظّم الاحتفالية سابقة الذكر ، جلب امرأة ترتدي الزي الديني الدرزي ، لرفع صورة رئيس النظام بشار الأسد ، ما عده مشايخ الطائفة إهانة لزي الدين ، تزامناً مع تزايد المعتقلين الدروز الذين يقتلون في سجون النظام السوري ، تحت التعذيب. ويرى الناشط (أ.ج) من أبناء مدينة السويداء:

تحقيق

«أن ما قام به النظام أثناء مسرحياته الانتخابية في المدينة ، يرمي إلى إيصال رسالة إلى باقي أهلنا في سوريا فحواها ، تأييد الدروز له».
وفي تصريح لجريدة «الشرق الأوسط» ، أشار عضو المجلس الوطني السوري «جبر الشوفي» ، الذي يتحدَّر من أصول درزية ، إلى أن «مشايخ الطائفة ليسوا على استعداد لمواجهة النظام ، لكن عندما يتعلق الأمر بإهانة المعتقدات الدينية ، ولو كان في أحد مراكز ترشح الأسد ، فإن ردود الفعل ستكون قاسية كما حصل في ساحة المحافظة».
وأضاف الشوفي لـ«الشرق الأوسط» حول موقف شيوخ الطائفة من ترشح الأسد ، قائلاً: «مشايخ الدروز يضمرون رفضاً لترشح بشار الأسد ، وما قاموا به يعد إشارة مهمة في هذا السياق».
وكانت دورية تابعة للأمن السوري ، أُجبرت على الخروج من ساحة المحافظة ، بعد ضرب عناصرها وتكسير محتويات الخيمة الانتخابية ، ثم اعتصم الأهالي برفقة شيوخ من الطائفة ، ما دفع فرع الأمن العسكري ، برئاسة العميد وفيق ناصر ، إلى اعتقال الشيخ لورانس سلام وشقيقه ، الذي قاد عملية طرد الأمن من الساحة ، إضافة إلى تزعمه وتحريضه على التظاهر ضد النظام والدخول في الاعتصام ، الأمر الذي زاد من احتقان الأهالي ، الذين طالبوا بالإفراج عن الشيخ المعتقل ، وطرد وفيق ناصر رئيس فرع الأمن العسكري من المدينة.

واستجاب النظام السوري لمطالب أهالي السويداء ، بالإفراج عن الشيخ المعتقل «سلام وشقيقه» ، وتحدثت تقارير عن إقالة العميد وفيق ناصر من منصبه ، نزولاً عند رغبة الأهالي ، وخوفاً من تكرار تجربته السيئة مع درعا أثناء مطالبة الأهالي هناك بإقالة عاطف نجيب رئيس فرع الأمن السياسي في المحافظة ، آذار 2011 ، ما فجَّر الاحتجاجات التي كانت الشرارة الأولى لانطلاق الثورة السورية بدءاً من درعا ، منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وكان ناشطون نشروا مؤخراً ، قائمة تضم حوالي عشرين اسماً من أبناء الطائفة الدرزية ، ممن قضوا تحت التعذيب في أقبية النظام ، ما يدحض دعايات النظام عن حمايته للدروز من الجوار السُني ، ويؤكد حديث الثوار في سوريا عن «أن النظام لا يحابي إلا من يواليه».

قذائف النصرة تُنقذ النظام:

وبالتزامن مع الغليان الذي شهدته مدينة السويداء نيسان/إبريل الماضي ، أصدرت جبهة النصرة في محافظة درعا المجاورة بياناً تُهدِّد فيه

عناصر لقوات النظام في درعا

بقصف «مقرات الأمن والشبيحة داخل مدينة السويداء ، إذا ما استمرَّ النظام بقصف المناطق المحررة في درعا» ، وجاء البيان قبل ساعات من قصفٍ بصواريخ «غراد» ، طال محيط الملعب البلدي في السويداء لم يسفر عن ضحايا.
واعتبر نشطاء سوريون ما قامت به جبهة النصرة من تهديد وقصف المدينة ، التي تشهد اعتصامات وصدامات بين الأهالي وقوات النظام السوري ، محاولةً من الجبهة «لبث الخوف في صفوف الأهالي هناك ، ودفعهم للتراجع عن الحراك الذي بدأوه» ، وأوضح مراقبون أن ممارسات النصرة الأخيرة تهدف إلى تقويض الحراك المدني في السويداء ، «وإخماد شرارة انتفاض أبناء الجبل في وجه الأسد».
وكانت مصادر محلية ، نقلت عن قيادات في الجيش السوري الحر في محافظة درعا ، «رفضهم قرارات أمير جبهة النصرة ، بمهاجمة حواجز النظام في السويداء» ، معللين رفضهم بوجود أكثر من خمسين ألف نازح من محافظة درعا في المدينة ، وأردفت المصادر ذاتها: «أن جبهة النصرة رضخت آنذاك لمعارضة الثوار مهاجمة السويداء ، نتيجة ضعف الجبهة حينها».

ويضيف الناشط «فؤاد الأشقر»: أن أحداثاً كالتي قامت وتقوم بها النصرة ، ساهمت في رفع وتيرة القلق من المحيط في السويداء ، فلا يزال ملف المختطفين المدنيين الذين تحتجزهم النصرة مفتوحاً ، إضافة إلى اختطاف مقاتلين دروز من كتيبة سلطان الأطرش ، التي تنتمي إلى المجلس العسكري في السويداء ، ولا يزال مصيرهما مجهولاً أيضاً» ، ناهيك عن تصريحات لبعض الأصوات التي يصفها «بالأمنية والعميلة للنظام ، بالإساءة إلى أهالي السويداء وتهديدهم ، ما أقلق الناس».
وإجابةً عن سؤال هل تظنون أن جبهة النصرة ستقوم بمهاجمة قرى تابعة للسويداء ، أو ستسعى للسيطرة عليها ، يرد «أبو أحمد» وهو أحد قادة المجموعات هناك: «هذا كلام غير مؤكد حتى الآن ، لكن ما نتوقع أن النصرة تسعى له ، هو السيطرة على القرى التي تمتد باتجاه ريف دمشق من جهة قرية براق وما حولها ، على طريق السويداء دمشق ، في محاولة للاتصال بمجموعاتها التي تعمل هناك ، وكسر التضييق عليها في درعا».

هذا وتحتل المحافظات الجنوبية ، أهميةً استراتيجيةً بالنسبة لطرفي المعادلة في سوريا ، الثوار والنظام ، فمتاخمة هذه المناطق للحدود الأردنية ، يجعل من الأخيرة مجبرة على الانخراط في الصراع «لحماية أمنها الوطني» ، حسب تبريرات إعلامية قريبة من دائرة القرار السياسي في المملكة ، ناهيك عن تدخل أطراف إقليمية ودولية ، في وقف منابع التمويل عن هذه الجبهة ، إذا ما تعلق الأمر بأمن اسرائيل ، التي نشرت بدورها مؤخراً بطاريات صواريخ على حدودها الشمالية مع كلٍ من سوريا ولبنان.

لقاء

ضوضاء تلتقي قائد المجلس العسكري الثوري في السويداء العقيد سالم السعد

يمكن أن يأتي من هو أقدر مني على جمع الناس وتوحيد الجهود ، وأرى أن ما يحدث في سوريا ، أكبر من مجرد ثورة ضد النظام ، إنها تحول في تاريخ وحياة شعب بأكمله ، بل منطقة بأكملها

المجلس العسكري الثوري في السويداء ، والظروف التي أحاطت التغييرات في بنيته وقيادته ، كانت ولا تزال محطّ تساؤلاتٍ كثيرةٍ ، ولغط شغلَ المهتمين من معارضي السويداء ، ودارت أحاديث وجدالات وشائعات ، حول مؤامرة تستهدف السويداء والحراك المسلح فيها ، وترمي إلى تحييدها.

توجهت «ضوضاء» إلى قائد المجلس العسكري في السويداء ، العقيد سالم السعد ، وحاورته حول عدد من القضايا الراهنة ، وخلفيات الأحداث التي أدت بدورها إلى ما هو عليه الوضع اليوم في السويداء ، سياسياً وعسكرياً.

(تنويه: أجري اللقاء مع العقيد سالم السعد في شهر كانون الأول 2013 ، في منزله بمدينة إربد في الأردن ، قبل نحو ستة أشهر من سفره إلى ألمانيا).

بداية لم يكن اسم سالم السعد معروفاً، ولا ظروف وملابسات انشقاقه، وبرز بالتزامن مع الظروف الصعبة التي عبرت بالمجلس العسكري الثوري في السويداء، من هو العقيد سالم السعد، وماذا كان اختصاصك قبل الانشقاق ؟

قبل سفري إلى روسيا خدمت في إدارة التسليح ، وفي عام 2009 ذهبت إلى روسيا في بعثة دراسية ، للحصول على شهادة الدكتوراه ، خلال فترة دراستي بدأت الثورة ، وبدأت تظهر ميولنا وتوجّهاتنا السياسية ، فطُلبت إلى التحقيق لدى الملحق العسكري في السفارة السورية بروسيا ، طبعاً التحقيق في الخارج يتم بحذر ، إذ رغم كل ما تعاني منه روسيا ، هناك صحافة ورأي عام ، لذا يكونون حذرين في التعامل أثناء التحقيق ، وفي وقت لاحق خلال الشهر الخامس 2013 ، انشقيت وجئت إلى الأردن ، ولم أعلن انشقاقي عبر الإعلام.

بعد انشقاقي بأسبوع تحمس كثيرون من الضباط الذين كانوا في روسيا ، وانشقت مجموعة من أربعة ضباط دفعة واحدة ، وهم من حماة وحمص ومناطق أخرى ، قبل انشقاقي كنا معاً وعرضت عليهم أن نعلن انشقاقنا معاً ، من منطقة معروفة في روسيا أمام كاميرا وكالة إعلام حيادية ، خاصة أننا نتكلم اللغة الروسية ويمكننا عرض وجهة نظر شعبنا ، ويمكننا الحصول على الحماية في هذه الحالة ، إلاّ أنهم تخوفوا فهم يعرفون ممارسات النظام ، ومنهم من رآها و سمع عنها من أهله ، حيث كان معنا ضابط من درعا من تسيل ، ذهب في إجازة إلى درعا وحضر خلالها عزاء أحد الشهداء ، وسمع لوماً من الناس حول بقائه مع قوات النظام ، ورأى خلال إجازته بأم عينه حقيقة ما يحدث ، في حينها كان لدى الجميع مخاوف حول أهاليهم ، ممن لا يزالون في سوريا ، وبعد انشقاقي بأسبوع انشقوا جميعاً.

> الحراك المسلح في سوريا بدأ بأشخاص يريدون حماية أهلهم وزاد عددهم فصاروا بحاجة السلاح ، من هنا نشأت فكرة المجالس العسكرية ، والعمل العسكري في السويداء لم ينشأ كما في مناطق أخرى

ما هي الأزمات التي أعاقت عمل المجلس العسكري القديم، كيف تشكل المجلس الجديد، وما الذي يحدث الآن ؟

جئت من روسيا مباشرة إلى الأردن ، على اعتبار أنّ مقاتلي الجيش الحر وناشطين من أبناء السويداء موجودون هنا ، وذلك نتيجة القرب من محافظة درعا ، وبالتالي محافظة السويداء.

بدأت بالتعرف على الشباب ، ثم اطلعت أكثر على الوضع ، وتبدى لي الخلاف القائم ، الذي أخذ شكلاً واضحاً منذ الشهر الخامس 2013 ، حاولنا أن نرأب الصدع ، اجتمعت مع الشباب ، واستمعت إلى كل الأطراف ، في محاولة لبناء تصور عن ما يحدث ، وكانت الفكرة في البداية إصلاح الوضع القائم ، ثم تبين أنّ المجلس بحاجة إلى هيكلة نتيجة عمق الخلافات القائمة ، وتعصب كل طرف لوجهة نظره ، واتضح أنّ في الأمر جوانب أخرى ، فهناك استقطاب سياسي ، وادوار لعديد من الجهات ، لكل جهة أهدافها وغاياتها ، وأدواتها للحصول على مصالحها.

ألا تشعر أنّ التحرك خلال الفترة الماضية، كان يسعى لتحييد المحافظة ؟

المحافظة محيدة سلفاً ، نتيجة ضعف الحراك فيها ، وطبيعته الخاصة.

> نقص التسليح والذخيرة ، جعل كتائب السويداء مستهدفة وضعيفة والدليل على ذلك خطف اثنين من كتيبة سلطان باشا الأطرش ، ما دفع بالكتيبة للخروج من سوريا وتعليق عملها العسكري

ماذا عن العمل العسكري تحديداً؟ ألا تظنّ أن هناك سعياً لتحييد الحراك المسلح فيها ؟

لو راجعنا بداية الحراك المسلح في سوريا ، نجد أنه بدأ من الأرض ، بدأه أشخاص يريدون حماية أهلهم وأنفسهم ، كانوا أفراداً ، وبعد أن زاد عددهم وأصبحوا بحاجة لمن يمدهم بالسلاح ، نشأت فكرة المجالس العسكرية ، من هنا نرى أنّ العمل العسكري في السويداء ، لم ينشأ كما نشأ العمل العسكري في مناطق أخرى ، وهذا هو مصدر الخلل.

حتى أنّ المرحوم خلدون زين الدين ، الذي انشق عن قوات النظام ، ذهب ليقاتل في درعا ، لم يذهب إلى السويداء ، لأن أهل السويداء ليسوا مهيأين حتى اللحظة لاحتضان الحراك المسلح ، إضافة إلى أنّ هناك مشكلات لها علاقة بالممولين والجهات التي تمد بالسلاح ، كل هذا خلق شقاقات ، وعمّق الانقسام واختلاف وجهات النظر.

ماذا عن تشكيل المجلس العسكري الجديد ؟

استقال العقيد مروان الحمد ، وأعلن ذلك في بيان أوضح فيه وجهة نظره في التهم الموجهة له ، وبموضوع التسليح وتقصير هيئة الأركان.

في الحقيقة ، كنت حاضراً في جزء من اجتماعات الأركان بخصوص موضوع التسليح ، ودار حديث عن أنّ السويداء ليست وحدها التي لم تحصل على دعم بالسلاح ، إذ سمعت من أحد المسؤولين في غوطة دمشق ، أنّهم لم يحصلوا إلا على كميات من الذخيرة ، وبالتالي من لا يعرف حقيقة الوضع يبني أفكاراً واستنتاجات غير صحيحة.

إذاً السويداء ليست مستهدفة بذاتها بالتقصير في التسليح ؟

العقيد سالم السعد - خاص ضوضاء

لقاء

برأيي الشخصي ليست كذلك ، ولو أنّ السويداء شهدت حراكاً مسلحاً مختلفاً وتواجداً لمقاتلي الجيش الحر بشكل مختلف ، لكان لدينا ما نبني عليه ، صحيح أنّ الشباب حاولوا القيام بعمل ما في هذا الصدد ، ولم يوفقوا نتيجة الظروف ، إلا أن الأمور سارت باتجاه آخر.
وبالعودة إلى السؤال السابق ، بعد استقالة العقيد مروان الحمد كلفت بقيادة المجلس ، بدأنا محاولة الاتصال بداعمين ، لمساعدة الكتائب على العمل ، إضافة لتقويتها على الأرض ، فكما يعرف الجميع نتيجة نقص التسليح والذخيرة ، أصبحت الكتائب مستهدفة وضعيفة على الأرض ، والدليل على ذلك خطف اثنين من كتيبة سلطان باشا الأطرش ، قبيل نهاية آب 2013 ، هذه الحادثة دفعت بالكتيبة للخروج من سوريا إلى الأردن وتعليق عملها العسكري.

خلدون زين الدين ومروان الحمد

خلدون زين الدين

فضل زين الدين

عند الحديث عن داعمين، من نقصد بذلك ؟ وهل يمر موضوع البحث عن دعم من خلال هيئة الأركان أم أنّ ثمة قنوات أخرى للتواصل ؟

موضوع التمويل معقد ، وحتى تمويل هيئة الأركان موجّه ، هيئة الأركان وجدت أصلاً لتنظيم العمل العسكري ، وضبط حركة السلاح في المستقبل ، وبنفس الوقت يُسهّل وجودها ضبط الحالة وتوجيه التمويل والسيطرة ، والتحكم بمناطق الضغط على النظام ومناطق تخفيف الضغط ، أيّ الجبهات يجب تقويتها وأيها يجب أن تتوقف.

> القراءة العامة في الوضع تدفع الناس للاعتقاد أنّ السويداء محيدة عسكرياً ، لكن معظمنا يعرف أنّ المعارضة فيها ذات طبيعة نخبوية ترفض القتال وحمل السلاح

إذاً أنت ترى أن التقصير تجاه السويداء، من ضمن التقصير العام تجاه كل الجبهات في سوريا ؟ أم أن هناك شيئاً خاصاً بالسويداء كجبهة وليس كمنطقة أقليات ؟

لا يمكننا الحديث عن السويداء كجبهة ، وحتى محاولة خلق جبهة أمر معقد كما تحدثنا ، فالظرف في السويداء مختلف عن مناطق أخرى ، لذا أرى أنّ التقصير تجاه المجلس العسكري في السويداء ، جاء في سياق تقصير هيئة الأركان بشكل عام.
القراءة العامة في الوضع تدفع الناس للاعتقاد أنّ السويداء محيدة عسكرياً ، لكن معظمنا يعرف أنّ المعارضة في السويداء ذات طبيعة نخبوية ، ترفض القتال وحمل السلاح ، لذا أجد أن من الإجحاف الاعتبار أنّ هيئة الأركان تتعمد تحييد السويداء عن العمل العسكري.

ماذا في الأفق الآن، هل سيظل الحراك المسلح في السويداء مجمداً أم أن هناك خططاً أخرى ؟

تُوجّه إلي تهم الآن ، بأني من حيّدت الحراك المسلح في المحافظة ، وأني السبب وراء خروج كتيبة سلطان باشا الأطرش من درعا ، بالتآمر مع قوى وأطراف خارجية ، وأنني أعمل على تسفير مقاتلي الكتيبة وإبعادهم عن جبهات القتال.

نتيجة تعقيد الوضع في الداخل ، يجب تغيير خطابنا إلى أهلنا في الداخل ، حتى نتمكن من تحريك الوضع ، الضمان الوحيد هو الانخراط بالثورة والاندماج مع المحيط ، هذا يتطلب منا القيام بإجراءات على الأرض ، لكن ما يعيقنا هو موضوع الدعم ، ليس بين أيدينا أدوات لتنفيذ ما نخطط له.

سرت شائعات حول رغبتك في الاستقالة، هل هذا صحيح ؟

نتيجة الخلل الملموس في معظم أجهزة الثورة ، سواء الجهاز الإغاثي أو الخدمي أو العسكري ، أصبحنا نفكر أنّ الأمور يمكن أن تتغير بتغير الأشخاص ، لعل الأمل يصبح موجوداً ، أفكر فعلاً أنّه يمكن أن يأتي من هو أقدر مني على جمع الناس وتوحيد الجهود ، وفي الختام أرى أن ما يحدث في سوريا ، أكبر من مجرد ثورة ضد النظام ، ثمة تحول في تاريخ وحياة شعب بأكمله ، بل منطقة بأكملها.

حافظ فرج

فارس البني

سامر البني

لقاء

السويداء بين الاستحقاقات وغياب التمثيل في التشكيلات السياسية.. وجهود توحيد المعارضة في لقاء ضوضاء مع أعضاء رابطة مغتربي السويداء الأحرار

منذ تشكيل أولى الهيئات السياسية للمعارضة السورية ، سواء المجلس الوطني السوري أو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ، مروراً بغيره من مجالس وهيئات ، بدت السويداء غائبة بشكل من الأشكال ، لناحية نسبة التمثيل وطريقة اختيار الممثلين من جهة ، ومن جهة أخرى وربما كانت الأهم ، لناحية الأداء السياسي لممثلي المحافظة في هذه الهيئات ، الأداء الذي اتسم بالضعف والقصور ، بل وشيء من العجز أمام كل الاستحقاقات الهامة التي عبرت بالسويداء خلال ثلاث سنوات من عمر الثورة السورية.

اليوم يكثر الحديث وترتفع إشارات الاستفهام ، حول كثير من التشكيلات والأسماء والممثلين ، وتكبر الهوة كل يوم بين الناشطين على الأرض داخل المحافظة ، والسياسيين والمعارضين من أبنائها في الخارج من جهة ، وبين الممثلين السياسيين من جهة أخرى ، لدرجة أصبح كثيرون منهم ، غير عابئين بمن سيمثلهم ، في حالة تعيدنا إلى ما كانت عليه الحال في ظل النظام وقبضته الأمنية ، حيث كان الممثلون موجودين سلفاً ، يتم اختيارهم من قبل النظام (بالتزكية) ، فلا يعبأ المعنيون من المواطنين وأصحاب الحق في التمثيل ، بالتفكير في أمرهم ، حسب ما يقول ناشطون من السويداء.

ضوضاء حملت الأسئلة السابقة ، وتوجهت بها إلى رابطة مغتربي السويداء الأحرار ، وتحدثت إلى رئيس الرابطة غالب الحسين ، وأحد أعضائها المؤسسين والفاعلين ، رضوان أبو فخر.

وتناول الحديث بدايةً ، المبادرة التي أطلقتها الرابطة ، وهي ورشة توحيد معارضة السويداء ، التي حاولت فيها جمع أكبر عدد ممكن من الكتل الناشطة في المحافظة ، والسياسيين والمستقلين من أبنائها في الداخل والخارج ، بهدف خلق نواة لتنظيم وتنسيق الجهود والنشاطات المشتركة ، وضبط مسائل التمثيل السياسي وغيرها ، عبر مكتب تنفيذي ، تحظى كل الكتل والتنسيقيات والمستقلين فيه بنسبة تمثيل محددة ، حسب حجم الكتلة وفاعليتها على الأرض.
ويقول عضو الرابطة رضوان أبو فخر ، عن تأسيس الورشة: «شعرنا في الرابطة أنّ هناك ضعفاً في أداء المعارضة بالسويداء وفي الحراك بشكل عام ، وبالتحليل الموضوعي للأسباب رأينا أن تشتت مواقف وجهود المعارضة ، وعدم توحدها على خطاب يجمع الناس ، هو السبب الرئيسي وراء ضعفها ، ولجمع الناس على كلمة واحدة واستقطاب الرماديين والحياديين ، كان لا بدّ من بذل جهود لتوحيد المعارضة ، في ذلك الحين لم نكن معنيين بالموالين للنظام».

يتابع «أبو فخر» شارحاً ظروف نشأة فكرة ورشة توحيد المعارضة: «بعد التفكير بالموضوع ، ومناقشته مع عدد كبير من الناشطين والمعارضين ، اتضح لنا صعوبة جمع الكل في هيكل تنظيمي له شكل مؤسسة أو حزب أو ما شابه ، فرأينا أن نجد على الأقل إطاراً يجمع الناس على موقف محدد».

> الدعوات وجهت تقريباً لكل التنسيقيات والتجمعات والكتل في السويداء ، إضافة إلى المستقلين من الداخل والخارج ، مؤكداً على عدم إغفال أي طرف إلاّ فيما ندر ، الأمر الذي تم تداركه في بعض الحالات في وقت لاحق

ويوضح أنّ الدعوات وجهت تقريباً لكل التنسيقيات والتجمعات والكتل في السويداء ، إضافة إلى المستقلين من الداخل والخارج ، مؤكداً على عدم إغفال أي طرف إلاّ فيما ندر ، الأمر الذي تم تداركه في بعض الحالات في وقت لاحق ، ويشير إلى أنّ الرابطة لا تزال تحتفظ بالمراسلات ويمكنها إثبات هذا الكلام.

عن الصعوبات التي واجهت بداية العمل في الورشة ، يقول «أبو فخر»: «طبعاً دار جدال في البداية حول أمور إجرائية ، كتمثيل الداخل والمغتربين بنفس النسب ، وما إلى هنالك ، تلك كانت مشكلات بسيطة تجاوزناها بسهولة ، لكن المشكلة الحقيقية برزت عندما اكتشفنا أنّ شخصياتٍ كثيرةً ، لا مصلحة لها فعلاً في توحيد المعارضة ، واصطدمنا كذلك بالآفة المستشرية عند الجميع ، وهي المقارنة وادعاء أوسع تمثيل ، من أنا وما هو وزني وأريد كذا مقعداً في المكتب التنفيذي ، وهذا ما لم يكن يمكن لنا أن نقيسه ، إذ لا تتوفر بين أيدينا أو أيدي غيرنا ، أي وسيلة لإجراء مسح حقيقي ومعرفة حجم القوى على الأرض ، فوضعنا أمامنا وأمام الجميع ستة أشهر تجريبية ، يتضح خلالها حجم كل قوة على الأرض ، وذلك عندما ننظم نشاطاً معيناً وتنزل تلك القوى إلى الشارع».

ويشير رضوان أبو فخر ، إلى اشتراط كتل كهيئة التنسيق ، عدداً محدداً لممثليها في المكتب التنفيذي ، بحجة أنها هيئة على مستوى سوريا ولها وزن على الأرض ، إلاّ أنّ شرطها رفض ، حيث أنّ مبدأ المحاصصة من أصله مرفوض ، على حد تعبير «أبو فخر» ، الذي لفت إلى صعوبات أمنية أيضاً واجهت جهود جمع معارضي السويداء ، لها علاقة بظروف الناشطين داخل سوريا ، تحت قبضة النظام.

رغم كل الصعوبات السابقة ، يعبر «رضوان» عن تفاؤله بإمكانية تفعيل الحوار بين التنسيقيات والقوى المعارضة ، وتظل الورشة برأيه ، فرصةً لحوار مستمر واجتماعات تعقد دائماً ، خاصة عندما يتعلق الأمر باستحقاق هام ، كتشكيل مجلس محلي ، أو ترشيح عضو للائتلاف ، أو غيره من هيئات المعارضة السورية وتشكيلاتها ، أو توجيه دعم مادي باتجاه معين.

ويختم «أبو فخر» حديثه في هذا الصدد بالقول: «الآفاق غير مسدودة ، يمكن العمل والتركيز على الأصوات التي تعمل بإخلاص ، دون التوقف عند من يضعون حصص التمثيل أمام كل شيء ، وهم معروفون لن نذكر أسماء».

وبالسؤال عن الدور الذي لعبه السياسيون من معارضي السويداء والوجوه البارزة فيها وممثليها السياسيين في هيئات المعارضة السورية ، في ورشة توحيد معارضة السويداء ، يتفق غالب ورضوان ، على أنهم لعبوا دوراً سلبياً ، عكس ما كان يُنتظر منهم ، وتعاملوا بطريقة توحي أنهم الأساس ، وأنهم أهم وأبرز من غيرهم ، لذا يجب أن يحصلوا على امتيازات في التمثيل ، وعلّق غالب الحسين: «حاولنا أن نشرح لهم أن معاملتهم بالمثل مع كل الكتل ، لن يؤثر على مواقعهم ، ولسنا بصدد المنافسة على المناصب ، ولن تضغط الورشة في سبيل أي جهة على حساب أخرى ، وعندما تبين أننا لن ننفذ طلباتهم ، علقوا مشاركتهم في الورشة ، لاحقاً طالب معظم الأعضاء بوقف عضوية من لا يشاركون في الورشة وليسوا فعالين فيها ، فتم حذف من جمدوا عضويتهم ، ما تسبب بعتبهم لاحقاً وتحميلنا المسؤولية ، وكأننا من أقصيناهم وليسوا هم المنسحبين».

وأضاف «الحسين»: «البعض لعب اللعبة بطريقة أذكى قليلاً ، فسجل اسمه في الورشة منذ البداية مثلاً ، لكنه لم يكن ناشطاً أو حاضراً فيها ، وانتظر مراقباً ما ستؤول إليه الأمور ، ليرى على أي جانب سيكون ، بالتالي معظم الشخصيات المعروفة كانت تعرقل العمل أكثر مما كانت تساهم في الإنجاز».

بالنسبة لموقف الرابطة من مبادرة لقاء السهل والجبل ، أكّد غالب الحسين ، أنّ الرابطة وقفت ضدّ اللقاء منذ البداية تقريباً ، حيث تسربت إليها معلومات تفيد أن ظاهر اللقاء هو اجتماع مع أهل درعا ، للعمل على موضوع المختطفين من الطرفين ، إلاّ أنّ باطن الأمر كان «محاولة عمل انعزالي سياسي انفصالي» ، على حد تعبيره.

وتابع: «عندما رأى منظمو اللقاء موقفنا ، أضافوا فقرات تتعلق بالنظام ، وفشل التوجه الذي كانوا يسعون إليه ، لفصل حراك المحافظة عن امتدادها الوطني ، دون حسابات تاريخية ، بما يخدم أشخاصاً أو فئات محددة ، لكنهم بعد أن وجدوا النفس الوطني هو الغالب ، حاولوا تحويل موضوع اللقاء إلى العلاقة مع درعا والمخطوفين».

ويكمل رضوان أبو فخر الحديث عن لقاء السهل والجبل وموقف الرابطة منه ، قائلاً: «كان للرابطة موقف موضوعي متكامل من اللقاء ، طرحناه في ورشة توحيد المعارضة ، وذلك بعد عقد جلستين في عمان دعي إليها بالسر ، وتزامن ذلك مع جهود تشكيل الورشة ، حيث عرض عليّ المشاركة بشكل شخصي ، من قبل الأستاذ يحيى القضماني ، وأجبته بأني شخصياً لا أريد الحضور ، بينما يمكن أن أطرح الأمر للرابطة للتشاور حول إمكانية حضورها اللقاء من عدمه ، وعد أيام نُشِرَ جدول الأعمال والأوراق وأسماء الشخصيات المشاركة ، والتحضير المسبق الذي تبين أنه يتم منذ شهور».

> البعض لعب اللعبة بطريقة أذكى قليلاً ، فسجل اسمه في الورشة منذ البداية مثلاً ، لكنه لم يكن ناشطاً أو حاضراً فيها ، وانتظر مراقباً ما ستؤول إليه الأمور ، ليرى على أي جانب سيكون ، بالتالي معظم الشخصيات المعروفة كانت تعرقل العمل أكثر مما كانت تساهم في الإنجاز

يوضح «أبو فخر» ما تلا ذلك من مواقف: «نحن في الرابطة عقدنا اجتماع مكتب تنفيذي ، وناقشنا الأمر من كل جوانبه ، فمايزنا بين الجلستين ، حيث أثنينا على ما جاء في جلسة لقاء السهل والجبل ، وأكدنا على ضرورة التقارب والتنسيق لدرء الفتنة وإطلاق المحتجزين ، أما فيما يتعلق بالجلسة الأخرى ، وهي اللقاء الوطني لأبناء السويداء ، التي نتج عنها تشكيل لجنة ومكتب تنفيذي ونظام داخلي ، نشرها الأستاذ نجيب أبو الفخر ، الذي كان سكرتير أو محرر الجلسات».

ويبرر «رضوان» موقف الرابطة الرافض لما نتج عن اللقاء الوطني لأبناء السويداء: «في الوقت الذي كنا نعمل فيه على توحيد جهود المعارضة ، كانت هناك شخصيات مشاركة بالورشة وحضرت اللقاء ، ولم يطرح أي منهم شيئاً بخصوص اللقاء على الورشة ، وكأنّ في الأمر نوع من التكتم ، واعتبرنا ذلك بادرة غير طيبة ، وفيها قفز على الجهود ، كذلك دققنا في الخطاب الذي تمخض عنه اللقاء ، والذي يركز على رفاهية السويداء وأن تعيش بسعادة ، وقلنا إنّ الطريق لرفاهية السويداء واستقرارها ، هو ذات الطريق لرفاهية سوريا واستقرارها ، ورفضنا أي طرح يتعلق بالسويداء بمعزل عن الوطن ، وفيما بعد اعترفت بعض الشخصيات في رسائل خاصة ، بصحة الملاحظات التي وجهناها ، بينما حاججنا البعض بأنه لا يمكن لنا أن نحملهم الوزر ، إلاّ أننا أوضحنا أنّ موقفنا هذا للتاريخ ، وأنّ من يريد تشكيل حزب أو كتلة ويضع نظاماً داخلياً ، لا يمكن أن يتجاوز 16 تنسيقية وتشكيلاً وتجمعاً تعمل على الأرض».

الحوار مع أعضاء رابطة مغتربي السويداء الأحرار ، تطرق أيضاً إلى طريقة ترشيح ممثلين عن المحافظة للائتلاف ، والانتقادات التي وجهوها ، ولا يزالون يؤكدون عليها اليوم ، منذ توسعة الائتلاف العام الماضي ، وترشيح ممثلين جدد عن طريق ممثلين موجودين سلفاً بالائتلاف ، واعتبر أعضاء الرابطة هذه الطريقة بمثابة توسيع كتلة لا غير ، تقطع الطريق على فرصة ضخ دماء جديدة ، أو تقديم مرشح توافقي على صلة حقيقية بالناشطين على الأرض إضافة إلى اختيار ممثل حالياً ، ليحل محل ريما فليحان ، المستقيلة مؤخراً ، في الائتلاف ، وأكدوا أنّ الأمر ذاته ينطبق على تشكيل المجلس المحلي الذي نوافق على فكرة وجوده ، لكن ليس بالطريقة التي تشكّل وعمل فيها المجلس الحالي ، وكيفية اختيار أعضائه.

غاز الكلور!!

غاز الكلور عنصر كيميائي له العديد من الاستخدامات في الصناعة، منها تنقية المياه. الكلور غاز حمضي أصفر مائل للاخضرار ذو رائحة مزعجة وهو أثقل من الهواء، بحيث ينتشر على مستوى الأرض وقد يتجمع في المناطق المنخفضة.

يحرق غاز الكلور ويهيج العيون والبشرة والأنف والحنجرة. تتضمن الأعراض: السعال وإدماع العيون والصداع والشعور بالدوار والإحساس بالمرض والتقيؤ وصعوبة التنفس.

قد تمر 4-6 ساعات دون ظهور أي أعراض تدل على التعرض للغاز حتى بعد التعرض لمستويات عالية منه. تتضمن هذه الأعراض صعوبة في التنفس وسعالاً مع خروج كميات كبيرة من السوائل معه وزرقة في لون الشفتين وشحمة الأذن مع تدهور الصحة.

يجب أن يخلي الناس المنطقة الخطرة بأقصى سرعة وعليهم أن يغسلوا العيون والبشرة فوراً بالماء الجاري لعشرين دقيقة على الأقل. يجب إبقاء الشخص المصاب دافئاً ومرتاحاً.

إن وجدت نفسك محاطاً بغيمة من الغاز، تحرك بأقصى سرعة بالتقاطع مع اتجاه الريح. تجنب الأماكن المنخفضة لأن الغاز أثقل من الهواء.

أما في المنزل فيمكن الحد من دخول الغاز بحماية إحدى الغرف: قم بتعليق غطاء على الباب وأغلق النوافذ بشريط لاصق واملأ كل الفتحات بالورق المبلول. سِدِ المداخن وفتحات التهوية بثياب ملفوفة. لو كنت في الداخل ووقع هجوم بالغاز، الجأ إلى غرفة (في الطوابق العلوية إن أمكن، وتجنب الأقبية) إلى أن ينقى الجو من الغاز.

رأي

الاقتصاد السياسي للنزاعات والحروب

د. رفعت عامر

مثلت قضية الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية جوهر الثورة السورية ، إلا أن الحرمان من الحريات السياسية وغياب المؤسسات القادرة على إتاحة الفرصة لكافة قوى المجتمع للمشاركة في صناعة القرار المتعلق بحياتهم ومصيرهم ، دفع الشعب السوري لإطلاق شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» ، بعد أن تعثرت مطالب الإصلاح سياسياً واقتصادياً ، وبعد أن ولغ النظام بالدم السوري ، فصار مطلباً لا يمكن التراجع عنه بوعود إصلاحية استهدف النظام من خلالها الفقراء والمهمشين ، وحتى البعض من الطبقة الوسطى والمنتفعة من اقتصاديات النظام كانت معنية بالتغيير ومرحبة به ، وإن لم تعلن ذلك صراحة ، باعتبارها مسلوبة الإرادة ومصادرة القرار لمعاناتها من الاضطهاد والقهر والاغتراب الإنساني ، لأن الجميع في نظر النظام عبيد يعيشون لتلبية حاجاته البيولوجية (حاجات البقاء).

تتسم اقتصاديات الحروب والنزاعات بتدميرها الاقتصاد المنظم لصالح الاقتصاد غير المنظم ، حيث يصبح النهب والابتزاز والعنف ضد المدنيين ممارساً من قبل النظام وقوى الغلو والتطرف المتصارعة على الأرض ، والتي أصبحت تخوض حرباً متخلفة ، ضحيتها الإنسان السوري قبل الجميع ، للسيطرة على الموارد والممتلكات والمنشآت ، واستغلال ظروف الفوضى وتفشي الفساد وانعدام حالة الأمن ، مما نشط الإتجار غير المشروع ، وجعل الأطراف المتصارعة أكثر تمسكاً باستمرار الحرب والفوضى.

مارس نظام الأسد على مدار أكثر من أربعين عاماً الفساد الممنهج ، في ظل غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل والموارد ، والإقصاء الكبير لشرائح المجتمع السوري ، واستمرت هذه السياسة الممنهجة بأساليب أكثر ذكاء في السنوات الأربع من الثورة السورية ، حتى أصبحت سوريا تربة خصبة لنمو الاستبداد والفساد في بنية النظام ، وكان لها ارتدادتها على القوى المعارضة السياسية والعسكرية ، وأصبحت الحرية تقاس حسب إرادات المتصارعين ، بل تأتي أحياناً بقوالب جاهزة مثلما تستدعيها مصالح الجهات الممولة ، وأصبحت الحوافز الاقتصادية هي المحرك الأساسي للصراع والعامل الحاسم في استمرارها.

الحوافز الاقتصادية لاستمرار النزاع

تجارة السلاح التي تشكل مورداً مهماً للقيادات العسكرية ، وللكثيرين من العاطلين عن العمل والباحثين عنه.

نهب وتقاسم الثروات النفطية بين النظام وكتائب مسلحة وعشائر ، وهي أطراف تجمعها الحرب والفوضى كمصلحة مشتركة.

سرقة صوامع الحبوب ذات المخزون الاستراتيجي.

النهب والسرقة من قبل أفراد ومجموعات وجدت في الفوضى بيئة مناسبة للاغتناء.

تجارة تهريب البشر من قبل مجموعات وأفراد مختلفة ، ضمن الأراضي السورية وخارجها ، أصبحت معنية باستمرار الأزمة واستفحالها.

استغلال النساء والأطفال والإتجار بالبشر من خلال الخطف وعمليات الابتزاز.

الاستحواذ على المنشآت والمصانع ، واحتكار توزيع الخدمات والمواد في ظل غياب الأمن والفوضى والهجرة القسرية.

سرقة الآثار والكنوز وتهريبها عبر الحدود.

انتشار الأبنية المخالفة وشراء أملاك الدولة بأسعار بخسة.

الدخل الاستثنائي للكثيرين من رموز المعارضة نتيجة تدفق المال السياسي والدعم الموجه من دول ومنظمات لها أهداف وأجندات خاصة بها ، أصبحت موضوعياً صاحبة المصلحة باستمرار الأزمة.

غياب التمويل الذاتي للنشطاء الذين كانوا فاعلين ومحركين للثورة السلمية المدنية ، والحاملين لأفكار وطنية سورية جامعة ، والبعيدين عن التطرف ، مما دفعهم للهجرة والنزوح خارج البلاد ، متسولين الرواتب والأجور في سوق الدعم والمساعدات الوافدة من الجهات الأوربية على شكل وظائف وأعمال في منظمات المجتمع المدني ، حيث غير هذا الدعم من طبيعة أنشطتهم ، وجعلهم مدراء لشركات ، هدفهم البقاء فيها والنجاح في إنجاز وتأدية الأعمال المنوطة بهم ، متوهمين أن دور مهماً ملقى على أكتافهم ، تاركين الساحة الثورية السورية في الداخل للمسلحين والسياسيين المتطرفين.

العدد الكبير من الموظفين في مؤسسات المعارضة ، تأقلم مع بنية تلك المؤسسات الوليدة الفاقدة للكفاءة والفاعلية ، فقد أصبح استمرار العمل فيها هاجسهم الوحيد في ظل ندرة فرص العمل ، وحاجتهم الماسة للمال لهم ولذويهم.

لقد شكلت مجموعة العوامل الاقتصادية المذكورة أعلاه حافزاً للنظام وشبيحته وبعض أطراف المعارضة من أجل استمرار الحرب والنزاع ، وهذا ما ساهم في حرف الثورة السورية عن مسارها الديمقراطي ومطالبها في الحرية والكرامة ، وتسبب في استمرار الثورة وإعادة إنتاجها لنفسها ، مع أن العامل الأساس كان سياسياً ، وكان من الممكن حله لو أن النظام انتهج الحل السياسي بدل الحل الأمني والعسكري ، يضاف إلى تلك العوامل كل التعقيدات الدولية والإقليمية المتصارعة على الساحة السورية ، والتي لها مصلحة أيضاً في استمرار النزاع.

إن التحليل الموضوعي للأزمة وتحدياتها لا يعفي المعارضة السورية من مسؤولية عدم قدرتها على امتلاك الحد الأدنى من زمام المبادرة ، فقد شهد التاريخ في الكثير من محطاته استعصاءات وتحديات لشعوب كثيرة ولكن الحسم في المسار والمآل الأخير كان للعامل الذاتي ، الذي وللأسف لم ينضج ويتبلور بالحد الأدنى لدى المعارضة الوطنية السورية ، مما يستدعي وقفة مع الذات ومراجعة نقدية للتجربة الماضية ، أفراداً ومنظمات ومؤسسات ، بروح من المسؤولية العالية والشفافية ، معيدة بناء نفسها وما ترهل من مؤسساتها ، وبعث الثقافة الوطنية الجامعة.

ترجمة

سلسلة تفكك النظام
الحلقة الثانية: تصفية حسابات ضمن عائلة الأسد

قبل التحول إلى المواجهة المسلحة بين المليشيات المحلية ، شعر كثير من السوريين بالبهجة والارتياح ، عندما بدأت المظاهرات المناهضة للنظام في القرداحة ، في التاسع والعشرين من شهر أيلول عام 2013 ، ولا يخفى على أحد الأهمية الرمزية التي تتمتع بها هذه المدينة الصغيرة ، خاصةً أنها مسقط رأس غالبية عائلة الأسد.

الأخبار الجيدة تتتابع ، والسوريون سعداء لمعرفة أن محمد توفيق الأسد ، ابن عم رئيس الدولة ، قضى في المواجهات الدائرة بين الأشقاء في القرداحة ، ومحمد الأسد هذا (والملقب بشيخ الجبل) ، ليس إلاّ مجرماً ورجل مافيا سيء السمعة ، ومن المعروف عنه أنه كان محاطاً بعدد كبير من الشبيحة ، هو واثنين من أبناء عمه جميل الأسد ومنذر الأسد الملقب بسيد القرداحة ، وفواز الأسد المعروف باسم «ملك الحقوق» ، وتم تجنيد هؤلاء الشبيحة ، ليس فقط بسبب عضلاتهم السميكة بسماكة أدمغتهم ، وإنما أيضاً لترهيب عموم الشعب السوري ، ومعاقبة المتظاهرين بأسوأ وأبشع الطرق ، خاصةً أولئك الذين أصروا على إنكار شرعية النظام وطالبوا برحيله.

وفرض محمد الأسد قوانينه على منطقة الجبل المطلة على الساحل السوري ، وذلك بحماية عمه حافظ الأسد ، ومن ثم بنيل الرضا من ابن عمه بشار الأسد ، وجنى أرباحاً طائلة من الإتجار بالأسلحة والمخدرات بين لبنان وتركيا ، إضافة إلى فرض سطوته على المهربين الآخرين ومشاركتهم الأرباح ، في كل مرة كانوا يضطرون فيها لاستخدام الطريق السريع الواقع تحت سيطرته.
كل ذلك ولم يحصل ولو لمرة واحدة أن تدخل أحد المسؤولين المحليين لاستعادة النظام في هذه المنطقة ، وبسب اعتياده على عبور الحدود اللبنانية السورية دون أي تباطؤ ، قام محمد الأسد في أحد الأيام ، وبترتيب من عمه جميل الأسد ، بقتل اثنين من ضباط المخابرات العسكرية ، وطُوي ملف الجريمة في حينها ، تحت ادعاء أن الضابطين قتلا على يد مجهولين خارجين عن القانون ، وفي يوم آخر قام وبدمٍ بارد بطعن صفوان الأعسر ، طالب شاب من المنطقة بسكين وقتله ، وذلك لأن هذا الأخير تجرأ على الرد بضرب أحد المعتدين عليه من عائلة الأسد.

قبل موت «الرئيس الخالد» حافظ الأسد ، وتوريث ابنه بشار الأسد ، وتسليمه رأس الدولة في حزيران 2000 ، كان محمد الأسد يتدخل كثيراً لدى أفرع المخابرات لصالح الأُسر الراغبة بالحصول على معلومات ، عن صحة ومكان السجناء أو المختطفين من أقاربها منذ أمد بعيد ، وكان هناك سعر واضح لكل خدمة يقدمها من هذا النوع ، ويعتمد السعر على إمكانيات وموارد الأسر المادية ، وبعض أولئك الذين اضطروا للجوء إلى خدماته ، ودفع ملايين الليرات السورية لقاء هذه الخدمات ، لم ينسوا سخريته منهم والاستفادة من مصيبتهم وشعورهم بالحزن ، وتزويدهم بمعلومات مطمئنة عن أبنائهم أو آبائهم أو أشقائهم في السجون الذين كانوا أصلاً قد لقوا حتفهم منذ زمن.

وقبل بدء المظاهرات في عموم سوريا ، وكواحدة من آخر حركاته الجريئة ، قام محمد الأسد وبمناسبة عيد الفصح المجيد في الرابع من نيسان عام 2010 ، بتنظيم مظاهرة مؤلفة من عشرات من رجاله ، على درج الكاتدرائية الأرثوذكسية اليونانية في اللاذقية ، وخلال دقائق أفرغوا في الهواء ذخيرة أسلحتهم التي أحضروها معهم إلى الكنيسة ، كان عليه أن يثبت للمسيحيين من خلال هذه المظاهرة المحظورة نظرياً في سوريا ، أن العلويين موجودون هنا وحاضرون ومجهزون بكافة أنواع الأسلحة ، وبأنه لن يتردد بملاحقة وسحق أي شخص يتجرأ على التشكيك بوجود رئيس الدولة.

يوم السبت 29 أيلول 2013 ، ووفقاً للمعلومات المتاحة ، حدثت في مقهى القرداحة مشادة كلامية بين أفراد عائلة الأسد وعائلة شاليش من جهة ، وعائلة الخيّر وعثمان وعائلة عبود من جهة أخرى ، ولم يتحمل «سيد الجبل» سماع أحد أفراد عائلة الخيّر ينتقد ، وبصوت عال ، سوء إدارة الأزمة والبلاد من قبل ابن عمه رئيس الدولة ، ويطالب برحيله لعدم كفاءته ، التي تسببت بدمار وخراب البلاد ، وبأن هذا الدمار والخراب سيصل حتماً إلى مسقط رأس رئيس الدولة.

ووفاءً منه لسمعته ، قام محمد الأسد بإطلاق النار فوراً على هذا الذي تجرأ وأدلى بهذه التصريحات في المقهى ، لكنه أخطأ الهدف ، في حين أن الآخر رد عليه بإطلاق النار ، وأصابه بجروح بالغة تسببت بعد ذلك بموته ، ودرات مواجهات مسلحة بين هذه العائلات ، أدت إلى وقوع عدد من القتلى والإصابات من كلا الجانبين.

على عكس عائلة الأسد ، التي تؤكد سلوكياتها المعتادة على تدني مستواها ، تتمتع عائلة الخيّر بسمعة طيبة في القرداحة وفي عموم سوريا ، وتضم بين أفرادها مجموعة من المثقفين والأطباء ورجال الدين ، كما أنه يوجد بين العائلتين روابط زوجية ومصاهرة ، فإحدى زوجات رفعت الأسد ، العديدات ، من عائلة الخيّر ، «لين الخيّر» ، وكذلك واحدة من بنات أخيه جميل ، «فوزية الأسد» ، متزوجة من حسن الخيّر ، إلاّ أن العلاقة بين العائلتين لم تكن يوماً علاقة حميمية.
وحسب موقع «السورية المندسة» الذي نشر في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني 2011 ، مقالةً مفادها

عبد العزيز الخير

ترجمة

أن العداء والخلاف بين العائلتين احتدم منذ عام 1979 ، وذلك في أعقاب تصفية الشاعر حسن الخيّر ، البعثي العقائدي والمؤمن بحزب البعث إلى درجة تسمية أحد أبنائه «بعث» ، بسبب انتقاده الدائم من خلال قصائده فساد السلطة ، الذي تجاوز الحدود ، وفساد رجال الأعمال من العائلة الرئاسية.

ولأنه غير راغب في كسب عداء المدينة التي نشأ فيها ، تجاهل حافظ الأسد طويلاً انتقادات الشاعر ، لكنه شعر أخيراً أنه لم يعد هناك إمكانية للمماطلة ، وقرر في أواخر السبعينيات تصفية العديد من السوريين.

عمليات القتل استهدفت سوريين من كافة الطوائف ، لكن غالبيتهم كانوا من الطائفة العلوية ، واتهم النظام في حينها «الطليعة المقاتلة» ، بتنفيذ عمليات القتل والتصفية ، وهذه الأخيرة عبارة عن مجموعة من الإسلاميين المتطرفين ، الذين تم استبعادهم من تنظيم الإخوان المسلمين ، ولا يخفى على أحد ، أن رفعت الأسد وأخاه رئيس الدولة ، قد استفادوا كثيراً من هذه العمليات للقضاء على الخصوم السياسيين المحتملين.

ويشكل محمد فاضل ، رئيس جامعة دمشق الذي تمت تصفيته عام 1976 ، المثال الأشهر على ذلك ، وبعد وفاة أحد أصدقائه ، لم يتوانَ الشاعر «الخير» عن التعبير عن غضبه ، وأطلق العنان لنفسه في قصيدة مشهورة ، محملاً فيها السلطة وحزب البعث وعائلة الأسد مسؤولية مقتل صديقه. وبترتيب من رئيس الدولة ، تم اختطافه ولم يتسنَّ لعائلته بعدها رؤيته لا حياً ولا ميتاً ، لكنهم علموا من بعض المعتقلين السابقين ، أنهم قاموا بقطع لسانه ، ومن ثم تصفيته في سجون النظام.

كما أن اعتقال الدكتور عبد العزيز الخيّر في العشرين من أيلول 2012 ، بينما كان عائداً من الصين بعد زيارة قام بها مع وفد من هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي ، «CCFCND» ، زاد من التوتر الحاصل بين العشائر المختلفة في المدينة.

وكان الخيّر يحضّر نفسه للمشاركة في أعمال مؤتمر الحوار الوطني ، الذي سمح النظام بإقامته في دمشق ، لكن المخابرات الجوية ألقت القبض عليه في المطار ،

قاسم سليماني يزور زوجة هلال الأسد

هلال الأسد

محمد الأسد

وحمّلت وسائل إعلام النظام في حينها عناصر تنتمي إلى الجيش السوري الحر مسؤولية اختطافه ، لكن هذا الاتهام لم يقنع أحداً ، وتسببت هذه الاتهامات بزيادة القلق على مصير الرجل الذي لا يزال حتى اليوم مختفياً ، ولا أحد يعلم أي شيء عنه أو عن زميليه اللذين اعتقلا معه.

الدكتور عبد العزيز الخيّر

أسباب اعتقال الدكتور عبد العزيز الخيّر غير مفهومة ، لا لعائلته ولا لأصدقائه ، صحيح أنه من المعارضة السورية وقد يكون من المنافسين السياسيين للنظام ، لكنه بالتأكيد ليس عدواً له ، كان الخيّر عضواً في حزب العمل الشيوعي ، واعتقل عام 1992 ، وحكم عليه بالسجن مدة 22 عاماً ، خرج من المعتقل أواخر العام 2005 ، وانضم إلى «إعلان دمشق» ، لكن التوجه الليبرالي لدى إعلان دمشق كان يزعجه وابتعد عن المجموعة ، ليؤسس مع يساريين آخرين في العام 2007 «تجمع اليسار الماركسي» ، وهو عضو مؤسس في هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي ، ومسؤول العلاقات الخارجية فيها ، والهيئة تدعم الحل السياسي للأزمة ، وتدعو إلى إقامة حوار وطني بين جميع الأطراف.

برفضه لأي حل تفاوضي عند بدء الانتفاضة في درعا آذار 2011 ، وضع النظام السوري النار فوق البارود ، وفجر حركة الاحتجاج في البلاد ، التي تحولت فيما بعد إلى ثورة شعبية عارمة ، واعتقال الدكتور الخيّر ، الذي تسبب بانتقادات لاذعة وغير مسبوقة لنظام لا يريد الاعتراف بأن الطاعة والخنوع تؤديان إلى الشقاق داخل جماعته ، المؤلفة من أكثر الأشخاص تأثيراً في مجتمعه.

يترقب كثير من السوريين اليوم ، وباهتمام كبير ، تطور الحالة لدى الطائفة العلوية وينتظرون آملين منذ شهور أن تثور الطائفة ضد هذا النظام الذي لم يقم بحمايتها كما يدعي ، وإنما استفاد منها واستغلها كما فعل مع جميع الأقليات في البلاد ، لحماية نفسه والتمسك بسلطته.

يتبع في الحلقة القادمة من سلسلة تفكك النظام: الجيش السوري ، جبّار على أسس واهية

ضوضاء/فريق الترجمة من الفرنسية: د. زويا منصور
المصدر صحيفة اللوموند

تحقيق

تجمع غصن زيتون.. مثال استمرارية العمل المدني في سوريا

ملاذ الزعبي

أربع عشرة حملة توعوية وإغاثية وثلاثة مراكز تعليمية دائمة ومجلة شهرية للأطفال ودورات تدريبية ، هي إنجازات تجمع غصن زيتون الذي أسسه ثلاثة ناشطين مدنيين في محافظة درعا قبل نحو عام ونصف ، ثم توسع رويداً رويداً لتضم هيئته العامة اليوم 26 فرداً.

في جلسة منزلية بشهر تشرين الأول من العام 2012 ، انبثقت فكرة التجمع خلال نقاش جمع ثلاثة أصدقاء حول ضرورة «إيجاد مكان لجمع الشبان والشابات من الناشطين السلميين وتفعيل الطاقات ورؤية ما يمكن تقديمه» للثورة السورية بجانبها المدني ، وفق ما يقول أحد مؤسسي التجمع صهيب الزعبي لـ «ضوضاء».

بدأ التجمع نشاطه بمشاركة 15 متطوعاً ومتطوعة عبر حملتين ، الأولى لتوزيع ألعاب على الأطفال في العيد والثانية بعنوان «غرفتي صفي» والتي هدفت إلى تعويض حالة النزوح إلى المدارس إثر اقتحام قوات النظام لحيي «درعا البلد» و «طريق السد» ، فتم توزيع مواد قرطاسية على الطلاب والتعاون مع بعض المدرسين الاختصاصيين لتوفير دروس منزلية لطلاب المرحلة النهائية في التعليم الأساسي والثانوي. لكن هذه الانطلاقة لم تستمر طويلاً ، إذ توقف نشاط التجمع بعيد اعتقال أحد مؤسسيه وإصابة آخر وانشغال الثالث ، حتى شهر آب من العام الماضي حين استأنف التجمع نشاطه. جمع أعضاؤه مبلغاً زهيداً من جيوبهم الشخصية أموالهم الخاصة لا يتجاوز عشرة آلاف ليرة سورية لإطلاق حملة «خلقنا لنعيش» للتذكير بحقوق الطفل وأبسطها حق الحياة في مدينة درعا.

عودة موفقة

يوضح صهيب أن الانطلاقة الجديدة ركزت بشكل أساسي على مجالي الأطفال والتعليم ، لتحمل ثاني الحملات بعد العودة اسم «جاي عبالي ألعب وأرسم» والتي لم تقتصر على مدينة درعا هذه المرة ، بل امتدت أيضاً لمنطقتي الزبداني والتل بريف دمشق ، بما يشمل تنظيم فعالية في المناطق الثلاث لتعليق رسوم الأطفال المشاركين بالحملة ودعوة أولياء الأمور

لمشاهدة إنتاج أطفالهم. تلتها حملتان ، الأولى بعنوان «أمل جديد وضحكة عيد» تضمنت تنظيم نشاطات للأطفال في المناطق الثلاث السابقة خلال العيد ، كألعاب الخفة والرسم والأغاني ، والثانية حملة «لا تنسونا الشتوية بلشت» والتي تم خلالها توزيع ملابس شتوية لنحو 200 طفل في مخيم «نصيب» الذي تقطنه عائلات سورية عالقة على الحدود الأردنية ، وكل ذلك بالاعتماد على التبرعات الفردية من الأصدقاء والمعارف.

نجاح الحملات الثلاث مكّن تجمع غصن زيتون من الحصول على تمويل من منظمة «مبادرة من أجل سورية جديدة» ومن ثم توسيع نشاطاته والتحول بشكل أكبر إلى العمل المؤسسي ، فتم إنشاء «دار الزيتون الأولى للتعليم والترفيه» بقرية صيدا في ريف درعا ، جاذبة نحو 350 طفل يشرف عليهم كادر مدرسين ومرشدين نفسيين يتكون من 15 شخصاً ، فيما يضم بناؤها مسرحاً وحديقة ألعاب مصغرة. جذبت فكرة المدرسة متطوعين من قريتي تسيل واليادودة الذين عرضوا التعاون مع التجمع لإنشاء مدارس مشابهة ، وهو ما تحقق فعلاً عبر «دار الزيتون الثانية للتعليم والترفيه» باليادودة و «دار الزيتون الثالثة للتعليم والترفيه» في تسيل والتي ضمت أيضاً حضانة للأطفال الأصغر سناً.

مزيد من الحملات

قبيل إطلاق داري الزيتون الثانية والثالثة ، نفذ التجمع حملة «بكتابي بيعمر بلدي» عبر توزيع ألف حقيبة مدرسية تحتوي أيضاً مواد قرطاسية في حيي «درعا البلد» و «طريق السد» وبلدتي اليادودة وتسيل. جاءت الحملة في البلدتين الأخيرتين كخيار بديل حينها عن إطلاق الدارين التعليميتين نتيجة نقص التمويل وعدم القدرة على افتتاح مدارس جديدة.

قبل وبعد ، وبالتزامن مع ، إطلاق الدور التعليمية ، واصل «غصن زيتون» تنفيذ حملاته في درعا ، فبعيد رواج عادة قطع الأشجار لاستخدامها كحطب للتدفئة في ظل غلاء وندرة مادة المازوت والانقطاع

تحقيق

المتواتر للتيار الكهربائي ، أطلق التجمع حملة «غراس المستقبل» لزرع شتلات زيتون في عدة مناطق بهدف التوعية بأهمية الثروة الشجرية.

أدار التجمع حملة موجهة للأفراد ذوي الإعاقة بعنوان «تحدي وإبداع» ، ثم أتت فعالية «بوالين الفرح» كمشاركة رمزية بحملة «With Syria» التي هدفت لتوعية الرأي العام العالمي بالشأن السوري ، وأقيمت فعالياتها في العديد من المدن والعواصم العالمية. كما أشرف التجمع على حملة بعيد الأم تحت شعار «الأم السورية كلنا ولادك» ، وحملتين مخصصتين للأطفال هما «ضحكة ورسمة» و«بإيدي ارسم بلدي». بالتوازي مع هذه الحملات ، نظم التجمع ورشات تدريب شارك فيها نحو 80 طفلاً من بلدة «اليادودة» وتم خلالها تطبيق نظام دعم نفسي للتعامل مع الأطفال خلال الحرب يتضمن 16 جلسة ، على أن يتم نقله لمناطق أخرى قريباً.

قبل ثلاثة أشهر ، بدأ التجمع مشروعاً إضافياً يصفه صهيب بالمشروع «الرائد» ، وهو مجلة «قوس قزح» الشهرية للأطفال ، التي تطبع 1500 نسخة شهرياً وتوزع مجانا ، كما تتوفر منها نسخة إلكترونية. تتضمن المجلة قصصاً مصورة وفقرات لتعليم اللغتين الإنجليزية والعربية وأخرى لفن الخط وباباً توضيحياً لحقوق الطفل ، كل ذلك وفق ما يشير صهيب ، عبر إسهام متفاوت لكادر إداري وفني مكون من 25 شخصاً يشاركون في خروج المجلة إلى النور لقاء مقابل مادي بسيط.

تحديات

يقول صهيب لـ «ضوضاء» إن كافة النشاطات والفعاليات التي نظمها التجمع شهدت «تعاوناً مميزاً» من قبل الأهالي في مختلف المناطق ، ويضيف داعياً المجتمع المحلي في كل مكان بسوريا إلى تناسخ الفكرة وتطبيقها ، يضيف أن الآباء والأمهات «يبحثون عن مكان لأطفالهم كي يفرحوا ويتعلموا ويلعبوا.. فلا أحد يرى ابنه يلعب ويرسم ويدرس ويسرفض الفكرة».

لكن صهيب يتحدث أيضاً عن مجموعة مصاعب واجهت وتواجه التجمع ، أولها على المستوى الشخصي لكافة الفاعلين فيه لتجاوز «هاجس» أن هذا ليس الوقت المناسب لهذا النوع من النشاطات ،

وثانيها عبر صعوبات توفير التمويل لمجال ترفيه الأطفال «الذي لا يعتبره كثيرون أولوية رغم أن الجيل يتعرض لعملية تشوه» ، وفق تعبيره ، والثالث يتعلق بنقص الخبرة بشكل عام ، وهو ما يتم تلافيه عبر الاستفادة من الأخطاء.

للناشطين في التجمع والفاعلين داخل سوريا مصاعب عملية أكثر تحديداً ، غاردينيا وهي عضو في الهيئة العامة للتجمع ترى أن أبرز المخاطر التي تواجهها يتعلق بأمنها الشخصي من خلال مرورها عبر الحواجز الأمنية والعسكرية التابعة للنظام السوري كي تصل إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة ، بما يشتمل عليه ذلك من خطورة أمنية عالية ، لافتة إلى أن مداخل مناطق المعارضة كثيراً ما تكون مراقبة ، عدا عن سهولة انكشافها كونها لا تضع الحجاب ، وهو ما يزيد من احتمال ملاحظتها نظراً لقلة عدد الفتيات اللواتي لا يغطيهن رؤوسهن في تلك المناطق.

تردف غاردينيا أن تحدياً كبيراً يواجه العاملين في التجمع يتمثل بإيجاد «مكان آمن» للقيام بالفعاليات مع الأطفال ، ولذلك يتم الاعتماد على أقبية أو منازل سكنية آمنة. وتتابع أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وخدمة الإنترنت والاتصالات وغيابها في بعض المناطق تحت سيطرة الجيش الحر يؤدي إلى إعاقة التواصل وتنظيم العمل وتأخيره ، عدا عن صعوبة التنقل بسبب انتشار حواجز النظام وفصلها بين الأحياء داخل المدينة من جهة ، وبين المدينة وبعض البلدات والقرى من جهة أخرى.

تأمل غاردينيا أن يساهم التجمع في «بناء جيل المستقبل» ودعم الأطفال «ليكونوا ناجحين وفاعلين في المجتمع وقادرين على بناء مجتمع مدني يسوده العدل والسلام والكرامة واحترام الحريات والمعتقدات» ، وهي توضح أن «الإرادة والتصميم لتحقيق أهدافنا كانت أقوى من الصعوبات». يتفق معها صهيب الذي يؤكد أن «الإصرار والحب ينجزان أكبر شيء في الدنيا» ، ويشدد على أن الفريق يحاول التوسع إلى مناطق أخرى في درعا ، وسيكمل المشروع «مهما حصل.. حتى لو لم يبقَ معنا سوى ليرة واحدة فقط».

رأي

اللبنانيون وأسئلة الثورة السورية

د. سعود المولى

ينتظر اللبنانيون ، بكثير من الخوف والترقب ، أية إشارة ولو بسيطة ، تسمح لهم بفهم مآلات الوضع في سوريا. وخبرتهم الطويلة وتجاربهم الأليمة هي التي تملي عليهم موقف الترقب والحذر ، لا بل حتى الخوف من مجرد الأحلام والأمنيات ، فالأمر يتعلق بسوريا ، وهم ما تعودوا ، ولا تجرأوا ، ومنذ عقود ، على مجرد الإشارة إليها تصريحاً أو تلميحاً.

منذ أكثر من أربعين عاماً (تاريخ وصول آل الأسد إلى السلطة) ، تحولت سوريا الشقيقة الجارة إلى «طوطم / تابو» ، عملت الطبقة السياسية ، التي حكمت ولا تزال تحكم لبنان ، على إخراجها من نسيج حياتنا اليومية ، أي من نسيج علاقات القربى والرحم والجوار ، ومن إطار التاريخ والجغرافيا ، ومن الاستراتيجية والمصالح والمنافع ، لتحيلها «موضوعاً» سياسياً- أمنياً بامتياز ، حيث لا ناقة للمجتمع الأهلي ولا جمل (لا في لبنان ولا في سوريا).

ومنذ أكثر من أربعين عاماً غابت سوريا الحقيقية ، سوريا الناس البشر ، عبق التراث ، وحاضر الشرق ، قلب العروبة النابض ، تظاهرات الشوارع ، قوافل التجار ، أفراح الأعراس ، أنموذج العيش المشترك والتفاعل بين الأديان والمذاهب والتيارات ، وحل محلها في أذهان اللبنانيين وعقولهم: سوريا المخابرات والاغتيالات والتعديات ، والتدخلات السياسية ، وغير السياسية ، في تفاصيل الحياة اللبنانية: الخاصة والعامة ، وأصبح الكلام «عن» سوريا و «حول» سوريا «همساً» في صالونات الطبقة السياسية ، أو «نكتاً» شعبية ساهمت وتساهم في تأجيج نار العنصرية ، التي لا ينجو منها شعب من الشعوب ، فكيف إذا ابتلي ، هو وجاره الشقيق ، بالوبال الاقتصادي والانهيار السياسي والانحطاط الأخلاقي للطبقة السياسية-الأمنية-العسكرية الحاكمة ؟

الحديث إذاً عن تأثيرات ما يجري في سوريا علينا في لبنان ، هو حديث خطير ، لكن يحتمه تصاعد الثورة الشعبية الشجاعة النبيلة ، مجبولة بدماء شهدائها الأبطال الشرفاء ، وسط تمادي العجز العربي وتخاذل المجتمع الدولي عن مجرد النصرة بالقلب واللسان.

أولاً: يكفي أن الثورة السورية المجيدة ، وبغض النظر عن خواتيمها ، أسقطت الإرهاب الفكري-المعنوي والعسكري-الأمني المتمثل بشعار المقاومة والممانعة الكاذب ، لقد صال «الممانعون» وجالوا في إنتاج خطاب سياسي- أمني (هو مشروع سلطوي بامتياز) مفارق للمجتمع ، متغلب عليه وقاهر له ، يفكك مرجعياته الرمزية والتاريخية ، ويضرب ذاكرته الجمعية ، ويقهر قواه الحية ، ويصادر حقوقه الأساسية: خطاب احتكرته نخب «قومجية» «إسلاموية» ، قمعت الفكر والرأي والتعبير وحتى الأحلام.

والحق أنها ما كانت غير قوى تبعية واستزلام واستقواء ، خارج التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة والرؤية الواقعية ، نجحت في تأجيج نار الديماغوجية الشعبوية ، بحيث استطال الوهم واستحال رعباً حقيقياً ، لم يعدم بعض الحزبيين وسيلة لجعله إرهاباً أرعناً ، نشهد يومياً عينات منه في حملات التكفير والتخوين واستباحة دماء المعترضين ، أكان بالاغتيال الجسدي المباشر أم المعنوي-الإعلامي ، ضد المثقفين الداعمين لحرية الشعب السوري.

ثانياً: بينت الثورة السورية المجيدة أن محاربة الإمبريالية والصهيونية ومخططاتهما ، لا تكون في الإرهاب الأعمى والإجرامي ، الذي يستهدف قتل البشر وتدمير الحجر وإنهاك الناس ، وتمزيق نسيج المجتمعات واستنزاف خيراتها وتاريخها ، وتوتير المذهبيات والعصبيات الجاهلية ، وأن لا مقاومة ولا ممانعة في ظل القمع والإرهاب والسجون والمعتقلات والتخوين والتكفير ، أي أنه لا مقاومة دون ديموقراطية وحرية وعدالة وكرامة ، ودون سلم أهلي راسخ ووحدة وطنية متينة.

نعم: الخارج الاستعماري يتربص بنا ، يمنع تقدمنا ، يعرقل وحدتنا ، يجهض ثوراتنا ، يتدخل في شؤوننا ، ولكن المشكلة هي فينا نحن! فهل يعقل أن نقارع الإمبريالية والصهيونية ، عبر قتل الأبرياء وتدمير المدن والقرى ، وترويع الناس وإرهابهم ، وعبر الظلم والإذلال والإفقار ، والتهميش والتجويع والتشريد؟

نعم لا معنى لأي ثورة أو مقاومة أو نضال إن لم يكن من أجل الإنسان: حياته أولاً ثم كرامته ثم حريته ثم حقوقه في الأمن والأمان وفي الاستقرار والازدهار.

د. سعود المولى

ثالثاً: همشت النخبة الحاكمة في سوريا ، وضربت وقهرت المجتمع الأهلي والمجتمع المدني في لبنان وسوريا معاً ، وأفقدت الإنسان حريته وكرامته وحتى لقمة عيشه ومأواه ، وصولاً إلى احتقار وجوده وإنسانيته. هذه النخبة الطاغية ، لن تخلي الطريق أمام دواعي الإصلاح والتغيير والحرية والديموقراطية ، وبالتالي فإن بقاءها أو ذهابها يهم اللبنانيين كثيراً.

والحال أنه لا تغيير حقيقياً في لبنان ، دون حصول تغيير حقيقي في سوريا.

فالسلطة السورية ، كانت ولا تزال هي المسؤولة الأولى والمباشرة ، عن إنتاج السلطة السياسية الحالية في لبنان ، وهذه الأخيرة جرى تركيبها ببطء وأناة ، منذ بداية التدخل السوري في لبنان عام 1973 ، وعبر محطات دراماتيكية أهمها الحرب الأهلية 75-76 ، ثم حرب إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان 1983-1988 ، فالانقلاب على الطائف 1992 ، وصولاً إلى اغتيال الرئيس الحريري في 2005 ، وعدوان تموز 2006 ، وعملية 7 أيار 2008 ، والانقلاب الأخير في كانون الثاني 2011.

وبالتالي فإن آليات التغيير الديموقراطي في لبنان ، كانت ولا تزال معطلة أو «مكربجة» ، بفعل اليد الضابطة السورية-الإيرانية ، لكون التغيير في لبنان سيطيح برموز الوصاية السورية ، ومن خلال ذلك بكل المنافع والامتيازات التي حصلت عليها الطبقة الجديدة الحاكمة في البلدين ، من هنا ما يجري في سوريا سيدفع المثقفين والناشطين اللبنانيين والسوريين ، إلى إعادة التفكير في تلازم المسارين: الاستقلال والسيادة للبنان ، والحرية والكرامة لسوريا.

*المقال تحية إلى الصديقين سمير قصير (2 حزيران 2005) وجورج حاوي (21 حزيران 2005) بمناسبة الذكرى التاسعة لاستشهادهما (ملاحظة الكاتب).

تقرير

في ريف حمص الشمالي سوريون على حافة الموت

وكالة سمارت للأنباء

تعاني مدن وبلدات ريف حمص الشمالي منذ حصار قوات النظام لها بداية الشهر السابع عام 2012 ، نقصاً بالمواد الغذائية والطبية ومستلزمات الحياة اليومية ، ما فاقم العجز أمام حاجات الأطفال الأساسية ، لاسيما بعد أن وصل عددهم في مدينة الرستن وريفها إلى 16 ألف طفل دون الثانية عشر عاماً.

(أبو محمد) وهو أحد سكان الرستن يقول لمراسل «سمارت»: «إننا هنا في ريف حمص الشمالي شبه أموات» ، موضحاً أن الهم الأساسي للإنسان في هذه المنطقة هو «تأمين غذاء اليوم وترك الغد على الله».

وأضاف (أبو محمد) أن المجلس المحلي والجمعيات وشعبة الهلال الأحمر قدمت القليل من المساعدات والسلل الغذائية ، خاصة بعد توقف مصادر رزق المواطنين بسبب الحصار والقصف ، مشيراً إلى معانات المنطقة من تلاعب التجار وإخفائهم بعض المواد ، ما أدى لارتفاع أسعارها ، بالتالي عجز المواطنين عن شرائها.

ومن جهة أخرى أوضح أحد تجار المدينة «لسمارت» ، أن ارتفاع سعر صرف الدولار أدى لارتفاع المواد الغذائية من المصدر الأساسي ، مبرراً « لانستطيع إدخال المواد الغذائية إلا بعد المرور بالكثير من الحواجز التي تقوم بسلبها أو منعنا من إدخالها ، وهذا الأمر يعرض العاملين على إدخالها للخطر من جهة ، ويساهم في رفع أسعار السلع من جهة أخرى ، ولكن ما باليد حيلة».

وتعرض الكثير من الموظفين في الدوائر الحكومية بالريف الشمالي للفصل التعسفي وقطع الرواتب عنهم ، بتهمة انتمائهم للثورة.

يشرح أحد موظفي مديرية التربية في حمص (خالد) «لسمارت»: « كان الراتب هو مصدر الرزق الوحيد الذي أعتمد عليه لإطعام أولادي الخمسة ، لكنني الآن أعمد لزراعة المحاصيل البعلية في قطعة أرض ، لنكفي أنفسنا» ، مشيراً أنه أجبر على النزوح نحو منطقة المزارع حيث لا يستطيع شراء معظم المواد الأساسية للحياة اليومية ، بسبب قلّتها وإرتفاع أسعارها لا سيّما مادة الخبز.

يتكون الريف الشمالي لحمص من مدن تلبيسة والحولة وقرى منها (الزعفرانة ، الغنطو ، والدار الكبيرة ، ديرفول ، غرناطة ، السعن وعزدين) إضافة إلى قرى عديدة أخرى ، تتبع جميعها إدارياً لمدينة الرستن ، وفي الوقت الراهن بسبب حالات النزوح الكبيرة للريف وتداخل المدن أصبح لكل قرية ومدينة مجلس محلي مستقل تتبع له.

هذا وصرّح أحد أعضاء المجلس المحلي في مدينة الرستن (القاضي سعود الديك) ، أن المخصصات المالية لمدينة الرستن من الحكومة المؤقتة هي 30 ألف دولار أمريكي شهرياً ، مشيراً إلى أنها غير كافية بسبب وجود «أعداد كبيرة من الأطفال الذين يحتاجون إلى المستلزمات الأساسية ، إضافة لعائلات الشهداء والمحتاجين الذين يُعتبرون تحت خط الفقر».

ويضيف القاضي (الديك) ، أن

وكالة سمارت للأنباء

تقصيراً كبيراً يقع على عاتق المعارضة السياسية ، والتي لم تقدم للأهالي ما يكفي لسد حاجاتهم ، ويقول «ناشدناهم كثيراً ولم نتلقّ منهم سوى الوعود».

أما طبياً فيعاني الريف الشمالي من نقص بالمواد الطبية والإسعافية بسبب ارتفاع اعداد المصابين جراء القصف اليومي الذي تتعرض له المدن والقرى في المنطقة.

وكشف طبيب في أحد المستشفيات الميدانية في الريف الدكتور (يحيى): «اضطررنا لاستعمال أكياس الطحين وتعقيمها وغسلها واستعمالها كشاش طبي بسبب قلتها» ، موضحاً أن بعض الهيئات والجمعيات تمد يد المساعدة لكن يعيق وصولها ، الحصار المفروض وانقطاع الطرقات.

وبالنسبة لأطفال الريف الشمالي كشفت إحصاءات لمكتب رعاية الطفل والأمومة وذوي الاحتياجات الخاصة في الرستن وريفها ، أن عدد الأطفال دون سن الثانية عشر ، وصل إلى 16 ألفاً ، بينهم 500 طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وصرّحت مديرة المكتب (مها) لـ «سمارت» ، « أن الأطفال هم من «يدفع ضريبة الحرب» ، خاصةً أن قوات النظام ترفض تحييدهم عن القصف والاشتباكات والحصار ، قائلة: «المعاناة الأكبر هي وجود ما يقارب 500 طفل ذوي احتياجات خاصة ، ونحن شبه عاجزين عن مد يد العون لهم».
وتتابع (مها) ، إن بعض المساعدات تصل من الهيئات والجمعيات ، مشيرة أنها قليلة في ظل النقص الكبير بالاحتياجات لاسيما حليب الأطفال وكراسي المعاقين والعكازات والفرشات الهوائية ، و بشكل خاص الأطراف الصناعية للمصابين بحالات بتر الأطراف.

والجدير ذكره أن الريف الشمالي يعاني من تضخم سكاني كبير بسبب حالات النزوح الكبيرة إليه ، والتي كان آخرها المدنيون والمقاتلون الذين نزحوا من أحياء مدينة حمص المحاصرة وفق اتفاقية مع قوات النظام ، وذلك حسب ناشطين محليين.

تحقيق

خطة التحول الديمقراطي: خطوات وآليات

مجيد محمد

على مدى عقود خبرنا نحن - السوريين - تلوّن الديمقراطية في مجال انتقالها من المفهوم إلى الآلية وفق أهواء النظام الحاكم ، وعرفناها ديمقراطية وهمية مُدّعاة وباطلة ، وحلمنا بها حقيقةً ، حتى تحولت في أذهاننا إلى هاجسٍ نسعى نحوه منذ سنوات ثلاث ، نعيش أهوال النفي والتشرد والدماء والقصف وفقدان الأحبة ، لتكريسه وتحويله إلى مناخ يكتنف مستقبل سوريا السياسي.

رغم فداحة خسارة السوريين وشدة آلامهم ، إلا أنهم ما زال فيهم من يرى الأفق في الحل السياسي يستند إلى تغيرات على الأرض ، يسعى إلى بناء أرضية لتحول سوريا إلى نظام ديمقراطي حقيقي ، وذلك من خلال نشر التوعية السياسية ، وتشكيل نوى لأجسام سياسية وإدارية في الداخل ، وتشجيع مشاركة النساء.

لكننا من جهة أخرى ، نلمح في أوساط المعارضة السياسية ملامح التسلط والمحاباة والالتفاف على الحقائق وتجاوز الكفاءات أثناء تشكيل الهياكل السياسية ، والأخطر من ذلك أن الكتل السياسية التي يفترض أن يكون وجودها حالة صحية تتجلى في المنافسة ووصول الأكفأ ، خلخلت أجواء الثورة جراء استقطاباتها الحادة ، وأضاعت بوصلة الكثير من النشطاء والعاملين في الشأن العام ، ودفعت ببعضهم للتوقف عن العمل.

ينتظر سوريا اليوم انتخابات رئاسية لا شرعية ، تُفصّل كما مرَّ سابقاً على مقاس نظام آل الأسد ، لكنها مدعمة اليوم بطائرات ومدافع وبراميل النظام ، التي تحصد أرواح السوريين ، وتجويعه للمناطق بالحصار المُضني ، ونتساءل ماذا لدينا لمواجهتها ؟ هل سيُجبر السوريون لانتخاب قاتلهم مجدداً ؟ هل يمكننا اعتبار ما تم تداوله في حرا ك السوريين وحتى معارضتهم السياسية كافياً لتكريس ديمقراطية حقيقية تُنسي السوريين عذابات الأعوام الفائتة ، أم لا زالت سوريا تدور في فلك الاستبداد وإن اختلفت مصادره والقائمون عليه ؟

بهذه التساؤلات الجوهرية بعد ثلاث سنوات من عمر الثورة السورية وإمكانية تطبيق طموحات السوريين في التحول الديمقراطي وتحقيق مجتمع العدالة والحرية والكرامة ، استقبل منتدى المعرفة وحرية التعبير في جلسته الثامنة ، والذي تقيمه مجلة «ضوضاء» بمشاركة كل من مجلتي «شار» و «سيدة سوريا» في مدينة غازي عنتاب بتركيا ، بحضور نخبة من السوريين المقيمين هناك ، الدكتور رضوان زيادة مدير المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

استعرض

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

زيادة في بداية حديثه الفكرة التي قادتهم لإنتاج خطة التحول الديمقراطي في البلاد عبر شرح الظروف والملابسات التي مرّت بها سوريا خلال الفترة الممتدة بين عامي (2012/2013) بالقول: «مع بداية سقوط المعابر على الحدود السورية – التركية ، وخاصة معبر باب الهوى في العام آب / أغسطس 2012 ، بدا وكأن سوريا بدأت فيها ما يمكن تسميته حالة صومالية بنسبة 5 % ، والتي تعني انهيار السلطة المركزية وعدم وجود سلطة أخرى بديلة قادرة على حماية مؤسسات الدولة سواء القانونية ، الإدارية ، الاجتماعية والقضائية على أهمية الأخيرة ، لأنه ، كلما تأخر ظهور وبروز هذه السلطة المركزية فإن نسبة الصومله تزداد ، الآن ، نحن أمام نسبة تفوق الـ40 أو 60 بالمائة من الصومله في المناطق المحررة بسوريا ، نتيجة تأخر ولادة الحكومة المؤقتة ، لكن في تلك الفترة المبكرة ، عقدنا مؤتمراً موسعاً في استانبول باسم مؤتمر إدارة المرحلة الانتقالية ، وكانت من أهم توصياته: تشكيل حكومة مؤقتة بأسرع وقت ممكن وتشكيل بيت الخبرة السوري».

تشكلت الحكومة المؤقتة في ظل ظرف دولي غير مساعد فلم يعد من الممكن للمعارضة تشكيل حكومتها التي تعتبر ممثلة للشعب السوري

فيما يتعلق بالتوصية الأولى للمؤتمر تحدث زيادة عن ظروف تشكيل الحكومة السورية وتقاطعات الملف الدولي والإقليمي موضحاً أن «عقد المؤتمر تزامن مع بدء النقاشات لتشكيل الائتلاف ، الذي بدى وكأنه يكرر أخطاء المجلس الوطني ، فكان التساؤل: لماذا ننتج نفس الجسم السابق ، وبحسب قيادات الائتلاف آنذاك ، كان الدافع من وراء الائتلاف هو تشكيل الحكومة ، لكن ترأس معاذ الخطيب الائتلاف ، الذي عارض تماماً فكرة تشكيل الحكومة. وظل الائتلاف ستة أشهر ضد فكرة

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

الحكومة ، في هذا الوقت ازدادت النسبة من 5 % إلى 40 % ، وظهر تنظيما داعش والنصرة والخلافات الكبيرة ، كما بدأ الدعم الكبير من قبل المجتمع الدولي وخاصة فرنسا التي طالبت بتشكيل الحكومة الانتقالية مع بداية ظهور الائتلاف بالخفوت ، بعد ستة أشهر دخلنا مرحلة الصراع الإقليمي «القطري – السعودي» والذي انعكس في الائتلاف بشكل أو بآخر ، كل هذه الأمور أخّرت تشكيل الحكومة ثلاثة أشهر إضافية ، في النهاية وبعد تسعة أشهر تشكلت حكومة في ظل ظرف دولي غير مساعد ، وفي أجواء طرحت فيها فكرة مؤتمر جنيف وتشكيل هيئة حكم انتقالية ، فلم يعد من الممكن أن يُسمح للمعارضة تشكيل حكومتها التي تعتبر نفسها ممثلة الشعب السوري».

أردف زيادة في شرح العراقيل والصعوبات التي اكتنفت عملية تشكيل الحكومة بالقول: «وصل الداخل السوري إلى أقصى لحظات الانقسام والتشتت ، وظهرت تنظيمات غريبة عن جسد الثورة بل تعارض الثورة في مبدأها مثل داعش ، في نفس الوقت اعتبر الائتلاف جسماً خارجياً ، فكانت الحكومة ضعيفة ، لعدم تمكننا من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب» ،

توصية مؤتمر استانبول الثانية تمحورت حول تشكيل بيت الخبرة السوري ، «الذي أنتج خطة التحول الديمقراطي ، والذي يضم تقريباً 300 شخص من قادة المعارضة السياسية والعسكرية ، إضافة لأكاديميين ، منشقين ، نشطاء حقوق إنسان ، حقوقيين ، وباحثين ، ويتألف من ستة فرق رئيسية ، فريق العمل الخاص بالإصلاح السياسي ، الإصلاح الدستوري ، الانتخابات ونظام الأحزاب ، إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ، العدالة الانتقالية وفريق الإصلاح الاقتصادي. وشكلت التوصيات الرئيسية لهذه الفرق التي اجتمعت على مدار عام كامل ، الأساس الذي بُنيت عليه خطة التحول الديمقراطي».

بالانتقال إلى آليات فرق العمل التي شكلها بيت الخبرة

السوري والتوصيات النهائية لكل فريق قال زيادة: «توصية الإصلاح السياسي تمحورت حول النظام البرلماني ، فبعد 45 عاماً من سوء استخدام السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة ، يعتبر النظام البرلماني هو الأنسب لسوريا ، والذي يكون فيه رئيس الوزراء هو السلطة العليا ، وبينما صلاحيات الرئيس تكون فخرية ، وتختلف من نظام برلماني إلى آخر. أما فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري ، فإن عدد السوريين يبلغ 24 مليون حسب إحصاء عام 2011 ، ويمثّل عدد أعضاء البرلمان الجذر التكعيبي لعدد السكان ، لذلك يجب أن يكون عدد أعضاء الجمعية الدستورية المناط بها كتابة الدستور 290 عضواً ، يتم انتخابهم وفق النظام النسبي ، وقمنا بتقسيم سوريا إلى 32 دائرة انتخابية بنظام (الدائرة الصغرى) ، ولم يتم اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية ، من أجل ضمان المشاركة الشعبية الأوسع لكل فئات المجتمع ، وقد أكد الدارسون والباحثون في تاريخ الثورات العالمية أن أعلى نسبة مشاركة شعبية في كل الثورات هي الثورة الإيرانية والتي بلغت 10 بالمائة من مجموع السكان ، وبحسب الدراسات أيضاً فإن الثورة السورية وبسبب اتساع رقعتها وانتشارها في القرى والأرياف ، بلغت نسبة المشاركة فيها نحو 26 بالمائة من عدد السكان ، فكيف يمكن تأطير هذه المشاركة الشعبية في الأطر والمؤسسات والهياكل السياسية ، في ظل الصعوبة التي تعتري مسألة التمثيل ، لذلك كان نظام الدوائر الصغرى ونظام التمثيل النسبي الضامن لمشاركة الأقليات بشكل أكبر ، وضمان وصولهم إلى الجمعية الدستورية ، بحيث لا يسيطر على هذه الجمعية تلوين سياسي أو أثني أو طائفي معين ، فالعملية السياسية ستكون بذلك تشاركية وغير إقصائية لأيٍّ من مكونات المجتمع السوري ، وفيما يتعلق بكتابة الدستور ، وكي لا تمر سوريا بفراغ دستوري لابدَّ من العودة إلى دستور عام 1950 ، فمنذ استقلال سوريا الأول وحتى الآن شهدت البلاد ظهور 16 دستوراً ، لكن دستور 1950 كان الوحيد الذي تم كتابته من جمعية دستورية منتخبة ، لذلك كان دستوراً متقدماً ، منح المرأة حق التصويت قبل دولة السويد ، وهذا يوضح كيف كانت فكرة العدالة الاجتماعية وفكرة الحق راسخة أثناء كتابة الدستور عند الآباء المؤسسين لسوريا ، لكن هناك الكثير من التغيرات الاجتماعية الآن غير القابلة للتطبيق في تلك الفترة ، أهمها المسألة الكردية ، في ذلك الوقت لم تكن هناك مسألة كردية ، فقد كان سبعة من رؤساء ورؤساء وزراء البلاد من أصول كردية ، وهذه المسألة نشأت مع وصول البعث إلى السلطة ، الذي تبنى سياسة عنصرية تجاههم ، وعليه فإن الكرد لن يجدوا أنفسهم حالياً في دستور عام 1950 ، لذلك على الجمعية الدستورية أن تكتب دستور جديداً يأخذ بعين الاعتبار أهم التغيرات الاجتماعية والسياسية في المجتمع».

تعقيباً على هذه النقطة يقول الصحفي كمال أوسكان: «إن مسألة العودة إلى دستور عام 1950 والذي يعتبر الدستور الشرعي الوحيد في تاريخ سوريا الحديث ، هو أمر جوهري وأساسي ، وإن حديث الدكتور زيادة عن وجوب إجراء تعديلات على ذلك الدستور أمر في غاية الأهمية ، وذلك من أجل إفساح المجال أمام كل مكونات الشعب السوري لتعبّر عن نفسها في الدستور الجديد».

واعتبر زيادة ملف إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية من أهم ملفات خطة التحول الديمقراطي «فبعد أن شهدت سوريا أسوأ 44 سنة من تاريخها بعد حكم عائلة الأسد ، والتي أثرت بشكل كبير على حياة السوريين ، وعلى دور سوريا في المستقبل ويؤثر بدوره على النمو الاقتصادي ، فإن حكم الأجهزة الأمنية التي سيطرت على البلاد يجب أن ينتهي من خلال إعادة الهيكلة ، وذلك بتشكيل أربع إدارات أمنية رئيسية وهي: إدارة المخابرات العامة ، العسكرية ، السياسية والجوية ، والتي تدمج في إدارتين رئيسيتين هي: إدارة الأمن الوطني وإدارة الاستخبارات الخارجية ، وتتبع لمجلس مدني هو مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس الوزراء الذي يمثّل أعلى سلطة منتخبة ، وفي نفس الوقت ستكون المالية الخاصة بالأجهزة الأمنية تحت إشراف لجنة منتخبة من قبل البرلمان ، تفرض الرقابة المالية والإدارية على تلك الأجهزة ، بعد أن يتم تطبيق خطوات التطهير والمحاسبة وفق تصورات خطة التحول الديمقراطي».

ملف إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية من أهم ملفات خطة التحول الديمقراطي في سوريا

بمتابعة توصيات فرق عمل خطة التحول الديمقراطي أشار زيادة إلى أن «العدالة الانتقالية عملية متكاملة ، هدفها تحقيق المصالحة الوطنية ، لأن المجتمعات المنقسمة مثل المجتمع السوري حالياً ، لا يمكن أن يحقق النمو والاستقرار دون إنجاز ملف المصالحة ، ويتم ذلك من خلال عدّة برامج: أولاً ، بناء ملف (داتا) مركزية لتوثيق الانتهاكات واستخدامها لهدفين هما المحاسبة والتعويضات. ثانياً ، قضية المفقودين والبحث عنهم خاصة مع انتشار عمليات الخطف والقتل العشوائي والجثث مجهولة الهوية من طرفي الصراع ، وهذا يمثل خطوة رئيسية لتحقيق جسر المصالحة بين السوريين. ثالثاً ، بناء نموذج للمحكمة الدولية الخاصة بسوريا ، لأننا أمام ثلاثة خيارات ، إما إحالة الملف إلى محكمة الجنائيات الدولية ، وهذا خيار لا نستطيع تنفيذه ، لأن سوريا غير موقعة على «اتفاق روما الأساسي» ، وفي هذه الحالة نحتاج إحالة من مجلس الأمن ، والخيار الثاني ، هو الاعتماد على آليات قضائية محلية ، وهذا غير وارد نتيجة ضعف الجهاز القضائي ، أمّا الخيار الثالث فهو المحكمة السورية الدولية الخاصة من خلال الجمعية العمومية للأمم المتحدة».

وقال أحمد شيخ سيدي مدير البرامج في مركز المجتمع المدني والديمقراطية «CCSDS» أن «بيت الخبرة السوري انتهى من وضع الخطة العام الماضي ، بمشاركة حقوقيين وخبراء دوليين ، لكن المشكلة تكمن في عدم أخذهم بآراء السوريين في الداخل والخارج أيضاً ، لأن العامل الأهم في التخطيط للوصول إلى العدالة الانتقالية يكمن في مشاركة السوريين بشكل حقيقي ، إلى جانب أهمية أخذ التطورات والتغيرات بعين الاعتبار ، متسائلاً عن خطة هيئة العدالة الانتقالية المستقبلية وما إذا كانت ستشرك الطرف الآخر «النظام» بشكل فعلي بعد فشل تشكيل هيئة حكم انتقالية».

الإصلاح السياسي يعتمد بشكل أساسي على الكيفية التي يمكن بها «تحويل سوريا إلى دولة متقدمة من حيث الناتج الإجمالي العام والمعدل الوسطي لدخل الفرد ، فسوريا لا تملك مواد نفطية أو طبيعية ، بل تكمن قوتها الرئيسية في مواردها البشرية ، فلابدّ من الاستثمار في الإنسان ، وذلك من خلال التطوير الذي يطال قطاعيين رئيسيين وهما قطاع التعليم والصحة ، والتركيز على زيادة إنتاجية المواطن السوري برفع نسبتها من 2.3 إلى 7.6 ، لتحقيق القدرة على التنافس والوصول لنسبة نمو مرتفعة بعد كل هذا الدمار».

اختتم زيادة حديثه قبل فتح باب النقاش مع الحضور ، بتساؤل هام عن كيفية تطبيق توصيات خطة التحويل الديمقراطي ، وحاجتها لمؤسسات قوية قادرة على ذلك ، والحصول على دعم للخطة من خلال الحوار مع كل مكونات المعارضة السورية ، والزيارات إلى المناطق المحررة في إدلب ودرعا ، إلى جانب جولات في العواصم الدولية ، خاصة بعد خروج الملف السوري من يد السوريين «كواشنطن ، بروكسل ، موسكو ، لندن ، وبرلين» ، للحصول على الدعم الدولي لتطبيق توصيات الخطة ، من أجل بناء دولة سورية مدنية متعددة لكل السوريين.

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

كالوشوشات

قصة قصيرة _ مهند الخالد
من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

كان النعاس لا يزال يتمطّى في محجريه ، حين أيقظه صداع شديد، عبرت مراكب الصبح مسامات جلده ، بينما استسلم أبو نايف لذكرى سهرة الأمس وهي تنهش لحم صحوه ، خرج إلى باحة الدار يشمّ رائحة الترف التي وشت بها وعود الأستاذ وديع .

نفش أبو نايف ريشه مثل طاووس حين هرع النادل إليه ، سحب له الكرسي ، قال :

- شرّف باشا ... شرّف

بدا المكان أصغر من فرحته ، فالحلم الذي راود مخيّلته دائماً قد صار سهل التحقّق برجوع وديع المفاجئ .

شدّ أكمام الجاكيت كي يبدو طوله مناسباً ، سحب من جيبه مشطاً صغيراً وسرّح شعراً وخطه الشيب ، حرّر ياقة القميص قليلاً من ربطة العنق المخطّطة التي لبسها بعد كل هذه السنين لأجل هذه الدعوة .

نبق الأستاذ وديع أمامه فجأة:

_ مسا الخير أبو نايف ، شو تأخّرت عليك ؟؟؟

وقف كالملدوغ ، مد يده مصافحاً مطمئِناً :

_ لا ..لا... أبداً شرّف أستاذ شرّف

جلس قبالته .. فكّ أزرار الجاكيت ليتنفس بسهولةٍ أكثر.

حوّم النادل حوله مستجيباً لإشارة الأستاذ وديع الخفية :

أمر يا بيك ؟؟؟

سحب دفتره الصغير من جيب قميصه متأهباً ، بينما انشغل أبو نايف برنين الوصف ،» بيك ... باشا ... وما الحياة بدون بيك وآغا وباشا ؟؟؟»

_ ابني .. هات حضر لنا عشا مناسب لمقام الأستاذ ، وبدا له الجواب حلاً مناسباً لذلك السؤال المحرج .

_ خواجة .. المشروب ، ما مشروبكم المفضل عرق .. ويسكي ؟

أيقن أنه وقع من عقل هذا النادل موقعاً كبيراً ، ودّ لو يصدّق نفسه ، فكر (خواجه يعني ويسكي ، صحيح أن ما جمعه لهذه المأدبة ليس بالكثير، ولكن ليلة كهذه ستدخله التاريخ بالتأكيد)

_ ويسكي ابني ويسكي ، حسم الأمر وتطلّع نحو الأستاذ وديع بخيلاء وفخر .

سعل الأستاذ وبدأ حديثه :

_ أخي أبو نايف ، المشروع الذي أفكر فيه كبير جداً .. وأنا بصراحة بحاجة إلى رجل أثق به وأودعه سرّي .. فالعمل كما تعلم أسرار .. وأنت بالنسبة لي صديق غالٍ ولا يوجد من هو أكفأ منك لهذه المهمة .

هز أبو نايف رأسه قائلاً :

_ يا سيدي القلوب عند بعضها

_ صحتك أبو نايف صحتك

_ صحتك أستاذ .. ودلق نصف الكأس في جوفه .

_ أبو نايف والله سأزعل منك .. يا أخي نادني وديع فقط أو أبو ميسّر، نحن أخوة يا رجل .

_ الاحترام واجب أستاذ وأنت تعرف معزّتك ، والله بغضّ النظر عن الشغل والمصاري ،يعلم الله ما في القلوب

_ صحتك أخي

_ صحّتكن أستاذ

ومر الليل .....

همس النادل في أذن الأستاذ وديع ، استدار نحو الباب ، لوح بيده لأربعة أشخاص ، اتجهوا من فورهم إلى الطاولة التي امتلأت من جديد بطريقة مبهمة .

_ بتثاقل نادى أبو نايف النادل المتربص :

_ هات ويسكي ابني هات .

دارت ا لأقداح ، علا الضحك ، وغرق أبو نايف في الحلم .. مكتب .. سيارة ... موظفين.. عاودته ذكرى علاقته بوديع قبل أن يسافر .

_ لا تورّط نفسك وأهلك يا وديع ، الغربة بدّ ها رجال ، هناك لن تجد من يحميك إلا القانون ، وأنت آخر من يعرف القانون .

_ لازم سافر يا فارس ، الناس أكلت وجهي ، هناك سأعرف كيف أتدبّر الأمر

_ الله يكفينا شرّ أفكارك يا وديع ، ويعين أهل الخليج عليك

رفع الأستاذ وديع يده ملوّحاً من جديد .. عاد أبو نايف من حلمه.. نظر نحو الباب فعرف نديم الدلّال صديق وديع من بين القادمين الثلاثة :

_إلى هنا إلى هنا .. شرّفو شرّفو

تصافح الجميع وقبل أن يفتح الدلّال فمه للاعتذار كان الأستاذ وديع قد حلف يمين الطلاق ليشاركوهم السهرة الجميلة .

أفسح الليل المكان للخمر والثرثرة .

(لن أكون مضطراً للعمل بعد الظهر ، سأترك حتى الوظيفة وقرفها ، جاءت البحبوحة يا « أبو نايف »)

انتشله صوت الأستاذ وديع :

_ معلم فارس .. كأنك لا تشرب معنا ؟؟ صحتك شريك ..

_ صحتك وديع بيك صحتك ، هات ويسكي يا ولد هات

_ كما قلت لك أخي .. المشروع كبير وبدو تعب ، يعني مجمّع كامل أبو نايف ، غسيل .. تشحيم .. صيانة .. والذي منّو.. فهمان عليّ أبو نايف ؟؟.

_ مفهوم .. مفهوم.. ردّد أبو نايف برخاوة واضحة مستجمعاً قواه التي بددها الخمر مستسلماً لدروب الحلم ، بينما غرق الساهرون في ما بدا له كالوشوشات .

2006